الأمم المتحدة E/ICEF/2024/30

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr :.Limited
6 August 2024
Arabic
Original :English

لاتخاذ قرار

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام 2024

3–6 أيلول/سبتمبر 2024

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت*

الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة 2022–2025

ملخص

استجابةً للمقرر 243/71 الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وتماشياً مع القرارات ذات الصلة التي اعتمدها المجلس التنفيذي لليونيسف منذ عام 2014، وآخرها القرار رقم 2023/19، تنظر هذه الورقة في تمويل الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة 2022–2025.

تجري الحوارات المنظمة بشأن التمويل في إطار التمويل والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة بكاملها وعلى النحو المبيّن في ميثاق تمويل الأمم المتحدة، الذي أيّده المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في أيار/مايو 2019. وتطبيقاً للقرارات الصادرة عن المجلس التنفيذي منذ عام 2019، تواصل اليونيسف رصدَ تقدّمها ككيان مستقل نحو الوفاء بميثاق تمويل الأمم المتحدة يقدّم هذا التقرير لمحة عامة عن اتّجاهات الموارد والوضع الراهن ومنظور التمويل لعام 2023، مع أخذ الموارد الأساسية وغير الأساسية في الحسبان.

يتضمّن القسم السابع عناصر مشروع مقرَّر لينظر فيه المجلس التنفيذي.

* E/ICEF/2024/28
ملاحظة: أُعِدّت هذه الوثيقة بكاملها من قِبل اليونيسف.

060824 24-13972 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً. لمحة عامة

1. يقدّم تقرير الحوار المنظم بشأن التمويل تحديثاً سنوياً بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة 2022–2025 وكذلك التقدم المحرز تجاه الغايات التي حدّدتها الوكالة فيما يتعلق باتفاق التمويل.

2. إنَّ الانتعاش الاقتصادي الذي كان متوقعاً في مستهل فترة الخطة الاستراتيجية الحالية، تعرّض لعرقلة كبيرة إثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد–19)، وذلك نتيجة سلسلة من التحديات العالمية. فقد شهدت العديد من البلدان أزمات إنسانية مفاجئة، وتفاقمت التوترات الجيوسياسية، بالإضافة إلى الاضطرابات الحادة في سلاسل الإمداد، وظهور ضغوط تضخمية كبيرة، والتفكك الاقتصادي، وتقلبات حادة في أسعار صرف العملات الأجنبية.

3. على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهت جهود جمع التبرعات، تجاوزت إيرادات اليونيسف 9.33 مليار دولار أمريكي في عام 2022، ووصلت إلى 8.92 مليار دولار أمريكي في عام 2023. ومقارنةً بعام 2022، انخفضت إيرادات اليونيسف في عام 2023 بنسبة 4 في المائة (أو ما يعادل 406 ملايين دولار أمريكي) بسبب الهبوط في تمويل الموارد الأخرى (الطوارئ). وتبيّن مِن مجموع الإيرادات، أنّ نسبة 73 في المائة (6.55 مليار دولار أمريكي) تأتي من القطاع العام، و23 في المائة (2.07 مليار دولار أمريكي) تأتي من القطاع الخاص، و3 في المائة (299 مليون دولار أمريكي) كان مصدرها إيرادات أخرى.

4. لقد ازدادت الموارد الأساسية الموجّهة إلى النتائج، أو الموارد العادية، بنسبة 19 في المائة في عام 2023 مقارنةً بعام 2022، حيث وصلت قيمتها إلى 1.57 مليار دولار أمريكي. وقد ترافق ذلك مع انخفاض في الموارد الأخرى المخصّصة للطوارئ، ما أدى إلى تحسّن بسيط في نسبة الموارد العادية من مجموع التمويل، حيث ارتفعت من 14 بالمائة في عام 2022 إلى 18 بالمائة في عام 2023. ومع ذلك، لا زال اتّجاه الإيرادات يعبّر عن المبالغ المخصصة، ولا زالت نسبة التمويل الأساسي أقل بكثير من 30 في المائة من الالتزام باتفاق التمويل.

5. في حين أنّ متطلبات العمل الإنساني من أجل الأطفال تجاوزت 11 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2023، انخفضت المساهمات الإنسانية بنسبة 18 بالمائة في عام 2023 إلى 3.48 مليار دولار أمريكي بعد أن بلغت 4.25 مليار دولار أمريكي في عام 2022. ويُعزى ذلك إلى حد كبير للتراجع في التمويل الإنساني من القطاع الخاص للأزمة في أوكرانيا، وللانخفاض التدريجي في تمويل مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد–19 من القطاع العام.

6. شهد التمويل المواضيعي تراجعاً ملحوظاً، علماً أنه يُعدّ التمويل الأكثر مرونة بعد الموارد العادية. فبعد أن وصل إلى مستوى قياسي مرتفع قدره 1.20 مليار دولار في عام 2022، تراجع إلى 475 مليون دولار فقط في عام 2023، مما يتعارض مع الالتزام المقطوع في اتفاق التمويل الذي ينص على مضاعفة نسبة المجمعات المواضيعية الخاصة بكل كيان على حدة. ويُعزى هذا التراجع إلى حد كبير للانخفاضات الحاصلة في التمويل الإنساني المرن لأزمة أوكرانيا من القطاع الخاص. واستمرّ انخفاض التمويل المواضيعي كحصة من مجموع الموارد الأخرى المقدّمة من الدول الأعضاء، حيث تراجع من 8 بالمائة في عام 2022 إلى 5 بالمائة في عام 2023، مما يجعله أقل من الغاية المحددة في اتفاق التمويل والتي تبلغ 6 بالمائة.

7. بعد عامين على اعتماد الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة 2022–2025، لا تزال المنظمة تواجه سياقاً صعباً في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المركزة على الأطفال. وكان عام 2023 حافلاً بمستويات مرتفعة من التضخم، وشهد العديد من الأزمات الإنسانية الكثيرة والحادة، بالإضافة إلى تفاوت مستويات التعافي من جائحة كوفيد–19. وفي هذا السياق، يصبح التمويل المرن والقابل للاستشراف أكثر أهمية، إذ يدعم مباشرةً تحقيق النتائج المرجوة من البرامج من خلال الاستثمار في الأنظمة الوطنية للتنمية الاجتماعية، ما يسمح بالتخطيط لأجل أطول. وتدعو اليونيسف الدول الأعضاء إلى الالتزام بالغايات المنصوص عليها في اتفاق التمويل، والتي تتعلق بزيادة التمويل الأساسي والمجمّع والمواضيعي، بالإضافة إلى المساهمات المتعددة السنوات. من شأن هذا الالتزام أن يمكن اليونيسف من تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية بفعالية، ودعم ولايتها المعيارية، والحفاظ على قاعدة قوية لسلامة المهام الاستئمانية والإشرافية وإدارة المخاطر.

ثانياً. اتفاق التمويل للأمم المتحدة

8. اتفاق التمويل هو مجموعة مشتركة من الالتزامات بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويهدف إلى تحسين الطريقة التي يتم بها تمويل المنظومة وتعزيز تحقيق النتائج المرجوة. وقد استند وضع هذا الاتفاق على فرضية مفادها أن التمويل الكافي والنوعي والقابل للتنبؤ به، إلى جانب تعزيز الشفافية والمساءلة، يشكل شروطاً أساسياً كي يتمكّن النظام من العمل بتعاون وفعالية وكفاءة أكبر. ومع تزايد الاحتياجات الإنمائية والإنسانية، يبدو أن الوفاء بهذه الالتزامات أصبح أمراً بالغ الأهمية لضمان قدرة المنظومة على دعم البلدان في استجابتها للتحديات المعقدة ومساعدتها في الحفاظ على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

9. توفر الحوارات المنظمة بشأن التمويل منتدىً سنوياً يتيح لكيانات الأمم المتحدة وهيئاتها الإدارية فرصة رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات المحددة في اتفاق التمويل وإمكانية معالجة أوجه القصور. وباعتبار أنّ اليونيسف هي منظمة طوعية التمويل، فإنها تتعرض بشكل خاص لتقلبات في الإيرادات وتغيرات في أولويات الشركاء، ما يؤثر على قدرتها على التخطيط وتحقيق نتائج مستدامة. يوفر الحوار المنظم بشأن التمويل عدة فرص لمواجهة هذا التحدي بشكل مشترك، إذ يتيح إيجاد حلول لتحسين نوعية التمويل وإمكانية استشرافه في المنظمة.

10. التزمت الدول الأعضاء بالوصول إلى نسبة لا تقل عن 30 في المائة من التمويل الأساسي بحلول عام 2023، بالإضافة إلى زيادة حصة المساهمات المتعددة السنوات، ومضاعفة صناديق التمويل الجماعي المتعلقة بالتنمية وصناديق التمويل المواضيعي التابعة لوكالة معّينة. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في تقليص الفجوة في التمويل الأساسي، إلا أن الهدف البالغ 30 في المائة لم يُحقق بعد، وقد لوحظ تراجع في التزام الدول الأعضاء بمضاعفة التمويل المواضيعي الخاص باليونيسف. من منظور خاص باليونيسف، تواصل المنظمة الوفاء بجميع التزاماتها، بينما تراجعت الدول الأعضاء أو أحرزت تقدماً طفيفاً في 75 في المائة من التزاماتها. تعرض الوثيقة UNICEF/2024/EB/9، التي تترافق مع هذا التقرير، التقدم الذي أحرزته اليونيسف إزاء الالتزامات الواردة في اتفاق التمويل.

الشكل (1)
التقدم المحرز إزاء الالتزامات الواردة في اتفاق التمويل لعام 2023 (الأعداد والنِسب المئوية)

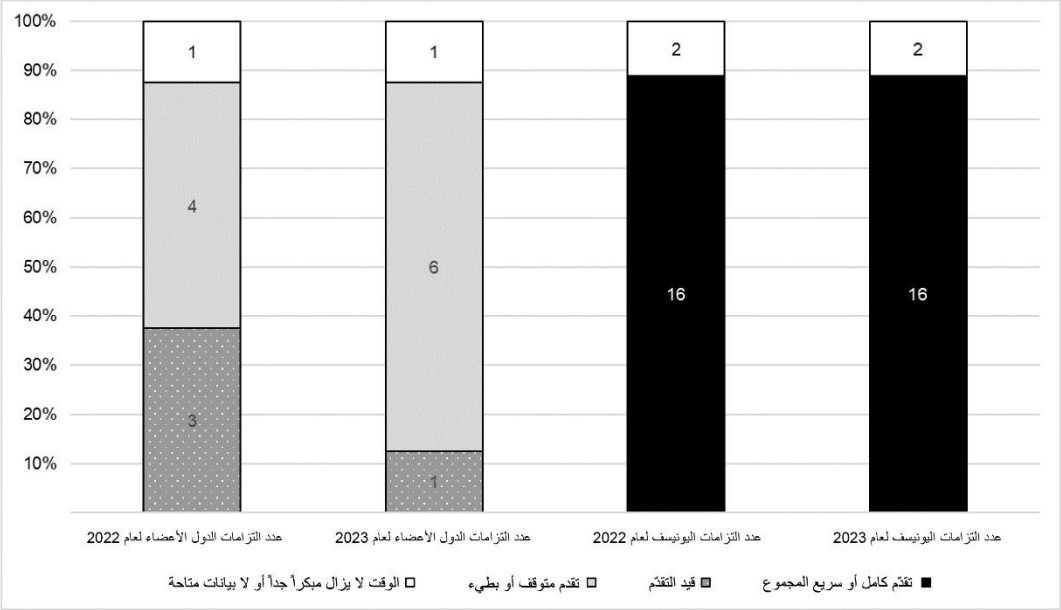

ثالثاً. الموارد اللازمة لدعم الخطة الاستراتيجية لليونيسف، الفترة 2022–2025

أ. تقديرات الإيرادات للخطة الاستراتيجية

11. تترافق الخطة الاستراتيجية لليونيسف مع خطة مالية لأربع سنوات يتم استعراضها وتنقيحها سنوياً. ووافق المجلس التنفيذي في عام 2021 على تقديرات مجموع الإيرادات للخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025، والتي بلغت 25.9 مليار دولار أمريكي، منها 5.9 مليار دولار أمريكي (أو 23 في المائة) كموارد عادية، و20 مليار دولار أمريكي (أو 77 في المائة) كموارد أخرى مخصّصة. وخلال استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، قامت اليونيسف بتنقيح توقعات إيراداتها التي عُرضت على المجلس التنفيذي في حزيران/يونيو 2024. وكان من المتوقع أن ترتفع الإيرادات المنقحة إلى 35.6 مليار دولار أمريكي، منها 5.8 مليار دولار من الموارد العادية و29.9 مليار دولار من الموارد الأخرى.

12. تُقدم آخر التقديرات المالية المحدثة للخطة الاستراتيجية إلى المجلس التنفيذي لليونيسف في أيلول/سبتمبر 2024. ومن المتوقع أن يبلغ مجموع الإيرادات 35.6 مليار دولار أمريكي، منها 5.8 مليار دولار (أو 16 في المائة) من الموارد العادية و29.8 مليار دولار (أو 84 في المائة) من الموارد الأخرى. ومقارنةً بتقديرات الخطة الاستراتيجية المعتمدة بالفعل، من المتوقع أن يزيد مجموع الإيرادات بمقدار 9.7 مليار دولار أمريكي.

الجدول (1)

تقديرات الإيرادات المعتمدة مقابل التقديرات المنقحة فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025، حسب الشريك المقدِّم للموارد ونوع التمويل

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	تقديرات الدخل الأصلية، 2022–2025، *اعتباراً من أيلول/سبتمبر* 2021			تقديرات الدخل المنقّحة، 2022–2025، *اعتباراً من أيلول/سبتمبر* 2023			تقديرات الدخل لاستعراض منتصف المدة، 2022–2025، *اعتباراً من أيار/مايو* 2024			تقديرات الدخل المنقّحة، 2022–2025، *اعتباراً من أيلول/سبتمبر* 2024		
نوع التمويل	*الموارد العادية*	*الموارد الأخرى*	*المجموع*	*الموارد العادية*	*الموارد الأخرى*	*المجموع*	*الموارد العادية*	*الموارد الأخرى*	*المجموع*	*الموارد العادية*	*الموارد الأخرى*	*المجموع*
عام	2 179	16 305	18 484	2 045	23 069	25 114	2 094	23 923	26 017	2 081	23 883	25 964
خاص	3 431	3 739	7 170	3 081	6 191	9 272	2 890	5 941	8 831	2 890	5 939	8 829
أخرى	294	–	294	633	–	633	792	–	792	832	–	832
المجموع	**5 904**	**20 044**	**25 948**	**5 759**	**29 260**	**35 019**	**5 776**	**29 864**	**35 640**	**5 802**	**29 822**	**35 625**

ملاحظة: الأرقام قد لا تساوي المجاميع بسبب التقريب.

الشكل (2)

تقديرات الإيرادات المعتمدة مقابل التقديرات المنقحة فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

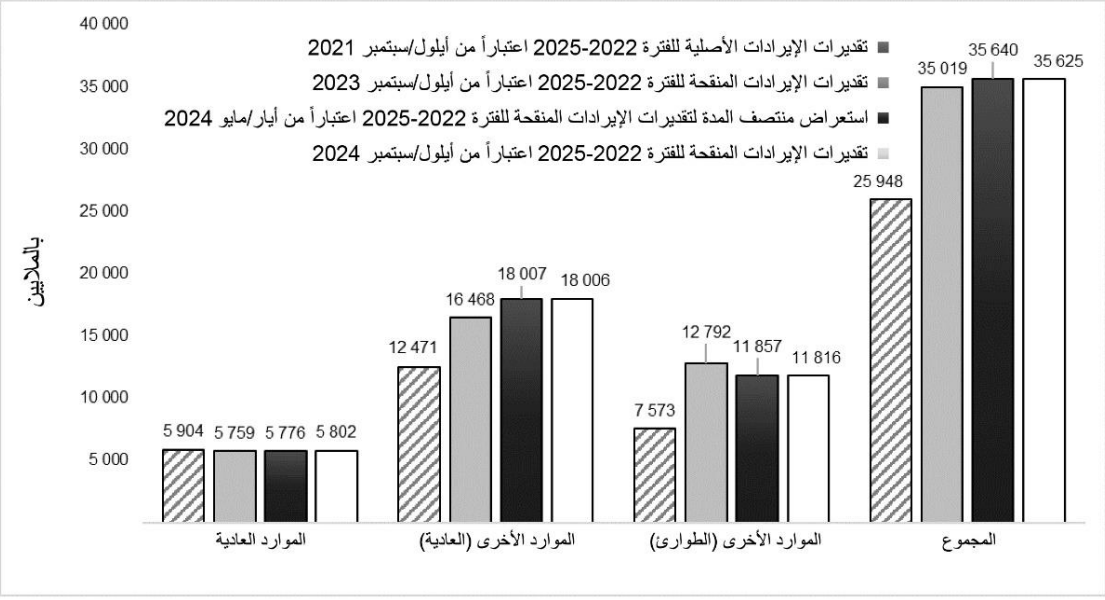

ب. الإيرادات في عام 2023

13. على الرغم من الوضع الاقتصادي والسياسي الصعب الذي ساد في عام 2023، بلغ مجموع إيرادات اليونيسف 8.92 مليار دولار أمريكي، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 4 في المائة مقارنة بعام 2022. ويُعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى الانخفاض الكبير في إيرادات الموارد الأخرى المخصصة للطوارئ من القطاع الخاص، وذلك نتيجة للأزمة في أوكرانيا وأيضاً بسبب التناقص التدريجي في التمويل الموجه إلى التعاون في مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 من القطاع العام. وقد ظلت مساهمات القطاع العام تمثل الحصة الأكبر من مجموع الإيرادات في عام 2023 بنسبة 73 في المائة، بينما ساهم القطاع الخاص بنسبة 23 في المائة، وجاءت نسبة 3 في المائة المتبقية من الإيرادات الأخرى.[1]

14. وصلت إيرادات القطاع العام في عام 2023 إلى 6.55 مليار دولار أمريكي، مسجلةً زيادة قدرها 365 مليون دولار أمريكي (أي 6 في المائة) عن التقديرات المنقحة التي صدرت في سبتمبر 2023، كما أنها زيادة بمقدار 15 مليون دولار أمريكي عن عام 2022، ما يمثل العام السابع على التوالي من النمو في إيرادات القطاع العام. وأما الإيرادات من القطاع الخاص في عام 2023، فقد بلغت 2.07 مليار دولار أمريكي، وهو انخفاض بنسبة 22 في المائة عن إيرادات عام 2022 البالغة 2.67 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عودة إيرادات الموارد الأخرى المخصّصة الطوارئ إلى مستوياتها السابقة قبل اندلاع الأزمة في أوكرانيا.

15. على الرغم من انخفاض بنسبة 8 بالمائة في مجموع الموارد الأخرى الموارد الأخرى عن مستويات عام 2022، إلا أنّ الموارد الأخرى ظلت تشكل غالبية إيرادات اليونيسف (82 في المائة) في عام 2023، منها 60 في المائة من الموارد الأخرى العادية و40 في المائة من الموارد الأخرى المخصصة للطوارئ. ويرجع الانخفاض الإجمالي في الموارد الأخرى لعام 2023 مقارنةً بعام 2022 إلى انخفاض بنسبة 23 في المائة في الموارد الأخرى المخصصة للطوارئ، بينما زادت الموارد الأخرى العادية بنسبة 6 في المائة، ما أدى إلى استمرار الاتجاه نحو زيادة التخصيص وانخفاض التمويل المرن والممكن التنبؤ به. وحصل ذلك على الرغم من الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء في اتفاق التمويل.

[1] الأرقام قد لا تساوي مجموع 100 في المائة بسبب التقريب.

الجدول (2)

الإيرادات الفعلية لفترة 2018–2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

نوع التمويل	الإيرادات الفعلية لعام 2018 دولار أمريكي	%	النمو	الإيرادات الفعلية لعام 2019 دولار أمريكي	%	النمو	الإيرادات الفعلية لعام 2020 دولار أمريكي	%	النمو	الإيرادات الفعلية لعام 2021 دولار أمريكي	%	النمو	الإيرادات الفعلية لعام 2022 دولار أمريكي	%	النمو	الإيرادات الفعلية لعام 2023 دولار أمريكي	%	النمو
أ. الموارد العادية	1 422	%6		1 371	−%4		1470	%7		1408	−%4		1326	%−6		1 571	%19	
ب. مجموع الموارد الأخرى (ج+د)	4 638	%1	–	5 029	8%		5 748	%14		6 713	%17		8 001	%19		7 349	%−8	
ج. الموارد الأخرى (العادية)	591 2	%5		2 995	%16		3 559	%19		3 731	%5		4 164	12%		4 396	%6	
د. الموارد الأخرى (الطوارئ)	2 046	%8	–	2 034	%−1		2 189	%8		2 982	%36		3 837	%29		2 954	%23	–
مجموع الإيرادات (أ+ب)	**6 060**	**%1**		**6 400**	**%6**		**7 219**	**%13**		**8 122**	**%13**		**9 326**	**%15**		**8 920**	**−%4**	

ملاحظة: الأرقام قد لا تساوي المجاميع بسبب التقريب.

16. كانت الإيرادات من الموارد العادية في عام 2023 أقل تأثراً بتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية مقارنة بعام 2022. وقد ساهم هذا الأمر، إلى جانب الزيادة في التمويل الأساسي من عدة حكومات، بالإضافة إلى النمو الكبير في الإيرادات الأخرى، في تحقيق زيادة إجمالية في الموارد العادية لعام 2023، حيث بلغت 1.57 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 1.33 مليار دولار أمريكي في عام 2022. ولكن بالنظر إلى نسبة 18 في المائة من مجموع الإيرادات لعام 2023، ظلت الموارد العادية أقل من الالتزام الوارد في اتفاق التمويل والبالغ 30 في المائة، وأقل بكثير من النسب الأعلى التي سُجّلت في السنوات السابقة البالغة 49 في المائة لعام 2002 و33 في المائة لعام 2012. إن الاتجاه نحو زيادة تخصيص المساهمات يفرض تحديات خطيرة تحول دون قدرة المنظمة على التحلي بالرشاقة والمرونة والإنصاف والاستراتيجية أثناء الوفاء بولايتها المعيارية.

17. لم تواكب المساهمات في التمويل الإنساني لليونيسف الاحتياجات الإنسانية المُلحة في عام 2023. في حين بلغت متطلبات العمل الإنساني من أجل الأطفال 11.1 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2023، انخفضت المساهمات الإنسانية بنسبة 18 في المائة لتصل إلى 3.48 مليار دولار أمريكي، منها 2.95 مليار دولار من موارد الطوارئ الأخرى. والجدير بالذِكر أن هناك سبع أزمات استفادت من 50 في المائة من مجموع التمويل الإنساني المحصّل في عام 2023 على النحو التالي: أفغانستان وإثيوبيا والسودان والجمهورية العربية السورية وأزمة اللاجئين السوريين والاستجابة لزلزال تركيا والاستجابة لأزمة أوكرانيا واللاجئين. وقد وفّر أبرز ستة شركاء في التمويل (الولايات المتحدة الأمريكية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والمفوضية

الأوروبية، واليابان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وألمانيا) نسبة 54 في المائة من مجموع التمويل الإنساني للمنظمة في عام 2023.

الشكل (3)

الإيرادات حسب نوع التمويل، للفترة 2008–2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

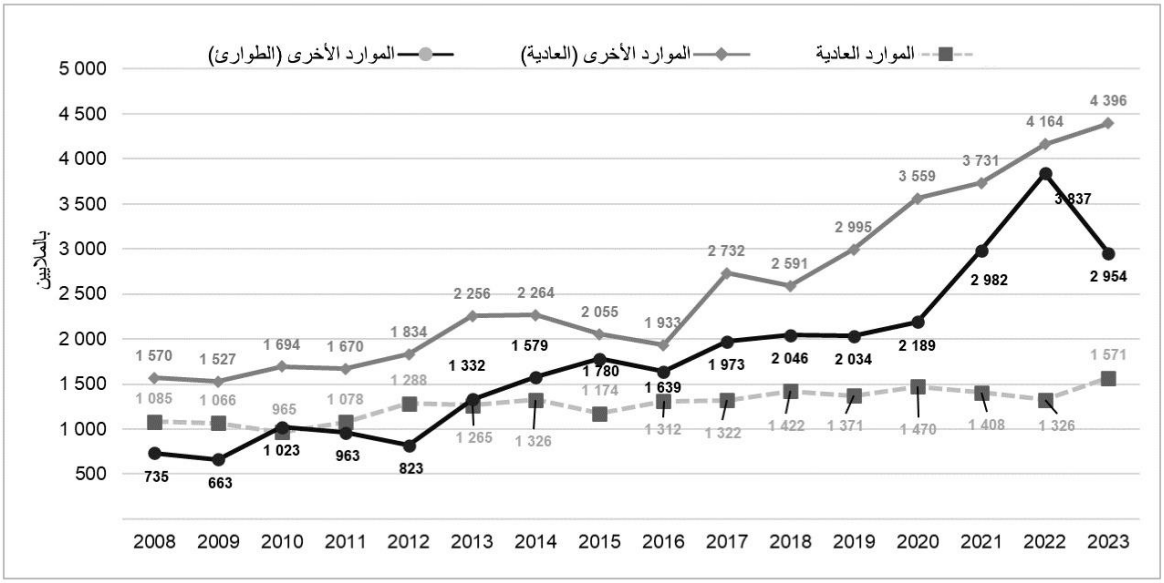

الشكل (4)

نسبة الإيرادات حسب نوع التمويل، للفترة 2014–2023

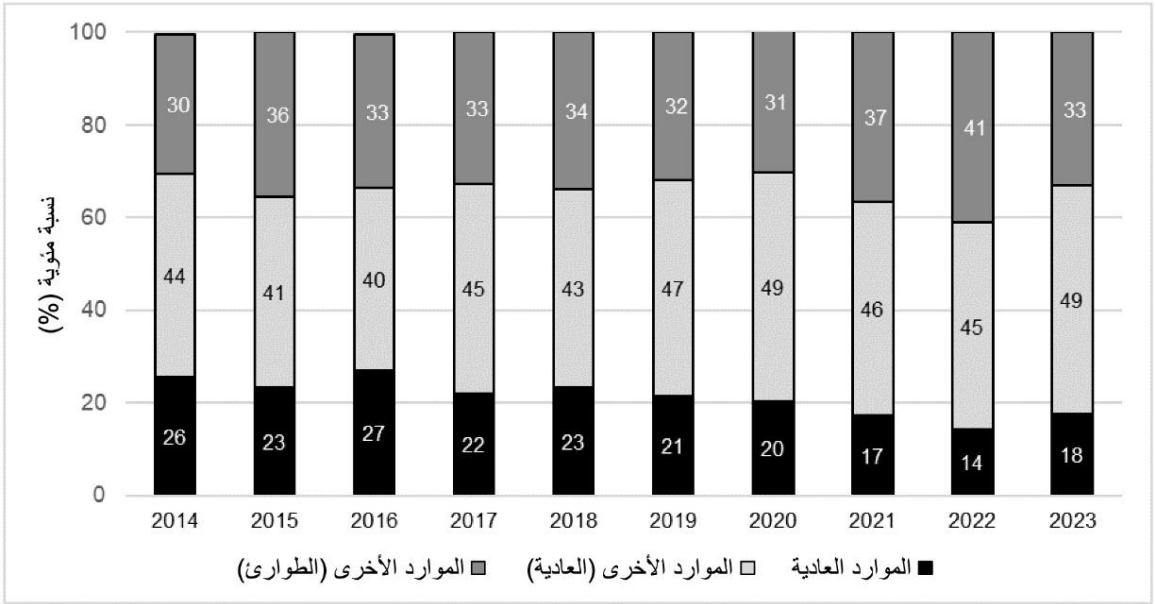

18. يُعتبر التمويل المرن من الصناديق الأساسية والمواضيعية من أعلى أنواع التمويل جودة، لأنه يوفر الاستدامة وقابلية التنبؤ، وهما عنصران ضروريان لليونيسف لتحقيق أثر طويل الأمد لصالح الأطفال ولتنفيذ ولايتها في الوصول إلى جميع الأطفال، فضلاً عن مساهمتهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإنّ تراجع التمويل المرن يشكّل خطراً كبيراً على المنظمة. وفي هذا الإطار، تحث اليونيسف الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات مرنة والوفاء بالتزاماتها في إطار اتفاق التمويل.

ج. النفقات في عام 2023

19. في أيلول/سبتمبر 2021، وافق المجلس التنفيذي على الإطار المتكامل للنتائج والموارد المنصوص عليه في الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة 2022–2025، والتي حددت النفقات المقررة بمبلغ 26.9 مليار دولار أمريكي على مدى الأربع سنوات. استناداً إلى النفقات الفعلية للعامين الأولين من الخطة الاستراتيجية (2022 و2023) والنفقات المقدرة المحدثة وفقاً لاستعراض منتصف المدة في حزيران/يونيو 2024 للسنوات المتبقية من الخطة الاستراتيجية (2024 و2025)، بلغت النفقات المقررة (أو العجز في الموارد) 17.5 مليار دولار أمريكي حتى 31 ديسمبر 2023. وإن النفقات المقررة هي الأموال اللازمة لتنفيذ الإطار المتكامل للنتائج والموارد للفترة 2024–2025، وذلك استناداً إلى النفقات الفعلية في العامين الأولين من الخطة الاستراتيجية والإيرادات المتوقعة المحدثة للفترة 2024–2025.

الشكل (5)

الإطار المتكامل للنتائج والموارد في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025 مقابل النفقات الفعلية للفترة 2022–2023 والنفقات المقررة للفترة 2024–2025*

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

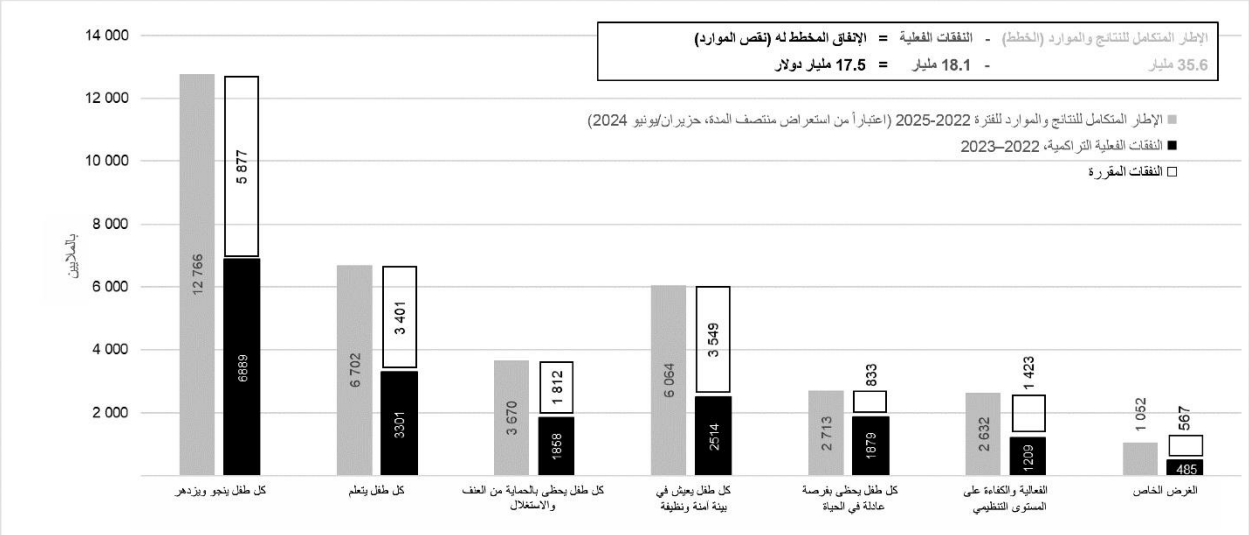

* يتم الإبلاغ عن البيانات لفئة تكاليف البرامج فيما يتعلق بالمجالات الخمسة المستهدفة للخطة الاستراتيجية على أساس النفقات؛ ويتم الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بفئات الفعالية والكفاءة والغرض الخاص من حيث التكلفة التنظيمية على أساس نقدي معدَّل. تم تحديد الإنفاق على أساس النفقات الفعلية للفترة 2022–2023 والنفقات المقدّرة للفترة 2024–2025.

النص الكامل للمجالات المستهدفة من الخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025 مُتاح في الإطار المتكامل للنتائج والموارد للخطة الاستراتيجية لليونيسف، للفترة 2022–2025، E/ICEF/2021/25/Add.1 [مُتاح باللغة العربية]

الشكل (6)

الإطار المتكامل للنتائج والموارد للخطة الاستراتيجية لليونيسف، للفترة 2022–2025، مقابل النفقات الفعلية للفترة 2022–2023 والنفقات المقررة للفترة 2024–2025، حسب نوع التمويل

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)*

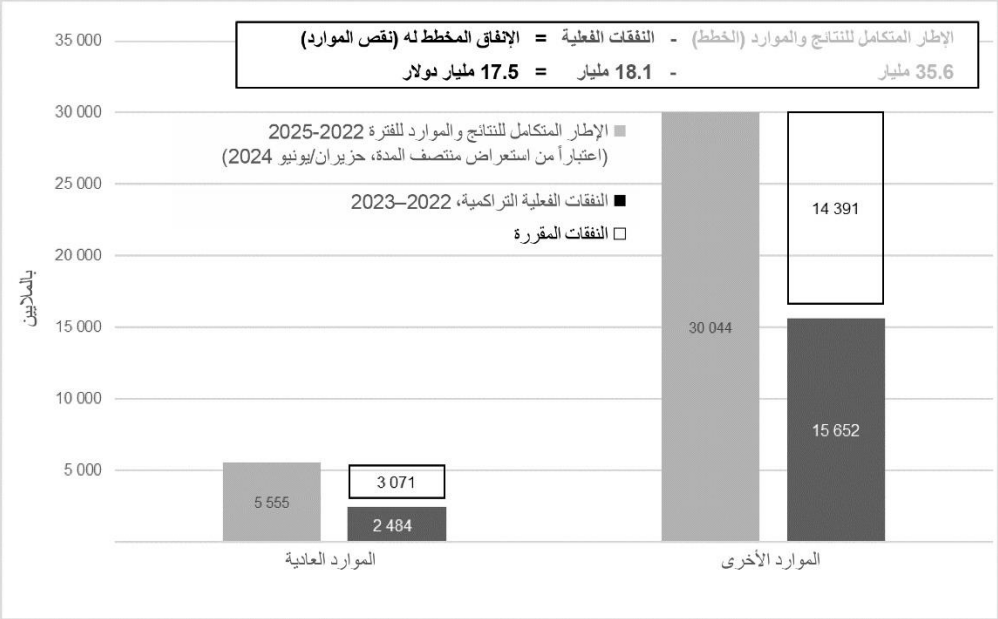

* تم تحديد الإنفاق على أساس النفقات الفعلية للفترة 2022–2023 والنفقات المقدّرة للفترة 2024–2025.

الشكل (7)

النفقات حسب المجال المستهدف من الخطة الاستراتيجية،* لعام 2023 (الموارد العادية والصناديق المواضيعية والموارد الأخرى المخصصة)**

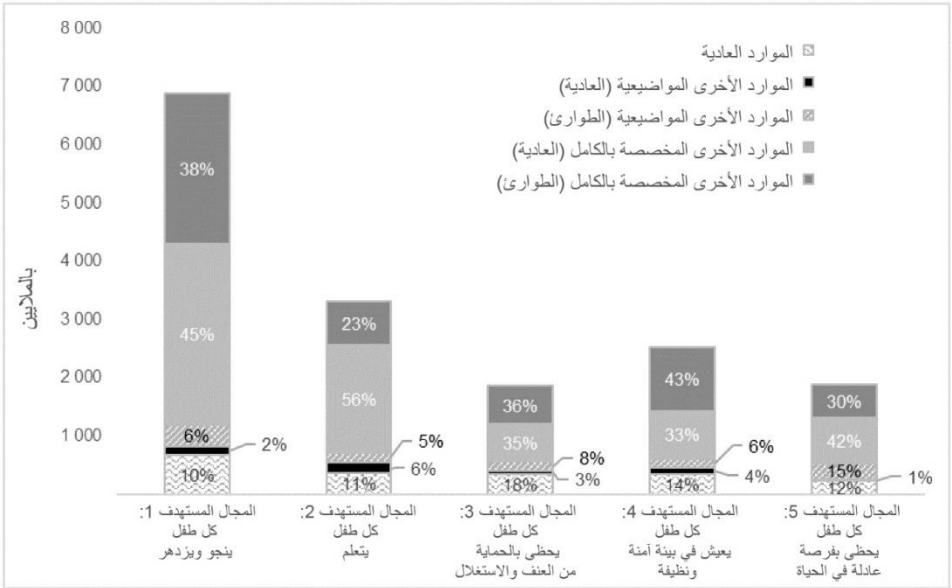

* النص الكامل للمجالات المستهدفة من الخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025 مُتاح في الإطار المتكامل للنتائج والموارد للخطة الاستراتيجية لليونيسف، للفترة 2022–2025، E/ICEF/2021/25/Add.1 [مُتاح باللغة العربية].

** الصناديق المخصصة للبرامج الإنسانية والمتعلقة بقضايا الجنسين تتقاطع مع المجالات المستهدفة من الخطة الاستراتيجية.

20. يوضح تحليل نفقات عام 2023 المتعلقة بالمجالات الخمسة المستهدفة من الخطة الاستراتيجية القطاعات البرنامجية الأكثر والأقل تمويلاً. يظلّ المجال المستهدف 3 من الخطة الاستراتيجية بمثابة البرنامج الأقل تمويلاً لعامَين متتاليَين ويليه مباشرةً المجال المستهدف 5. تعتمد جميع المجالات المستهدفة بشكل كبير على تمويل مخصص، سواء من الموارد الأخرى العادية أو من الموارد الأخرى المخصصة للطوارئ، وهذا يؤدي إلى قدر كبير من عدم اليقين بشأن قدرة اليونيسف على تخصيص الموارد ونشرها بفعالية، بما في ذلك الحفاظ على المستوى المطلوب من الموارد البشرية والخبرات في مجال البرنامج. وأمّا الصناديق المواضيعية، وهي أكثر الصناديق مرونة في المنظمة بعد الموارد العادية، فتشكّل نسبةً ضئيلة للغاية من كل مجال مستهدف. وكان المجال المستهدف 3 الأقل تمويلاً بين جميع المجالات المستهدفة، حيث اعتمد اعتماداً كبيراً على الموارد العادية بنسبة 18 في المائة.

رابعاً. العجز في موارد الإيرادات النوعية لعام 2023

21. تُحدد تحديد نوعية الإيرادات حسب معايير متعددة هي مرونة التمويل، وحُسن توقيته، وقابلية التنبؤ به. في سياق الحوار المنظم بشأن التمويل، يرتبط هذا الأمر بمدى وفاء الدول الأعضاء بالالتزامات الواردة في اتفاق التمويل، فيما يتعلق بتوفير التمويل الأساسي والمواضيعي والمتعدد السنوات. وتشكّل الموارد المرنة من الصناديق الأساسية والمواضيعية، على وجه الخصوص، عامل تسوية فعال لمعالجة اختلالات التمويل الناتجة عن الموارد المخصصة. وإنّ الإيرادات النوعية تمكّن اليونيسف من تسريع العمل والابتكار حيثما تكون احتياجات الأطفال والفجوات هي الأكبر، لا سيّما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن عدم كفاية التمويل النوعي يشكل خطراً على الأثر الذي يمكن أن تحققه اليونيسف لصالح الأطفال على المدى الطويل.

أ. الموارد الأساسية لتحقيق النتائج

22. الموارد الأساسية تعد عنصراً حاسماً في اتفاق التمويل، فهي ضرورية لتمكين المنظمة من تنفيذ ولايتها بفعالية وفي الوقت المناسب. وإنّ توجيه الموارد الأساسية لتحقيق النتائج يتيح لليونيسف إمكانية الوفاء بولايتها. تُمول الموارد الأساسية البرامج التأسيسية للأطفال بشكل منصف في جميع المكاتب القُطرية، وتُستخدم بشكل استراتيجي لتعزيز الاستفادة من الموارد الأخرى، بهدف توسيع نطاق البرامج في القطاعات والمناطق المستهدفة. في العامين الأولين من الخطة الاستراتيجية الحالية، تم توجيه أكثر من 85 في المائة من التمويل الأساسي لدعم برامج حيوية للأطفال في أكثر من 149 بلداً وإقليماً.

23. تُمول الموارد الأساسية البرامج في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، كما تُستخدم في السياقات الإنمائية والإنسانية. على سبيل المثال، في الجبل الأسود، استفادت الموارد العادية من الاستثمار العام السنوي للحكومة، والذي بلغ 48 مليون دولار أمريكي، لتوفير بدل إعالة شاملة للطفل في عامي 2022 و2023. وقد ساهم هذا الاستثمار في خفض معدل فقر الأطفال إلى أقل من 30 في المائة، وهو أدنى مستوى مسجل في البلاد. وبالمثل، دعمت الموارد العادية في هايتي إمدادات بالغة الأهمية لتوفير مياه صالحة للشرب لأكثر من مليون طفل وعائلة في عام 2023، وذلك من خلال صندوق برنامج الطوارئ. في إثيوبيا، تم توظيف 8.6 مليون دولار أمريكي من الموارد العادية لتدريب وتوزيع 15 في المائة من الأخصائيين الاجتماعيين في البلاد. هؤلاء الأخصائيون قدموا خدمات حيوية لـ 596,500 طفل متضرر من أزمات متعددة، وساهموا في تخفيض زواج الأطفال بنسبة تقارب 27 في المائة في المناطق المتأثرة بالجفاف.

24. في عام 2023، جاءت إيرادات الموارد العادية من 50 حكومة و32 لجنة وطنية لليونيسف و20 مكتباً قُطرياً لليونيسف. كانت الزيادة البالغة 245 مليون دولار أمريكي في الموارد العادية لعام 2023 تمثل نمواً بنسبة 19 في المائة، حيث ارتفعت إلى 1.571 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ 1.326 مليار دولار أمريكي في عام 2022. وتُعزى الزيادة إلى:

(أ) تحسّن أسعار صرف العملات الأجنبية؛

(ب) زيادات في مساهمات الموارد العادية من بعض الحكومات (قدّمت حكومتا الولايات المتحدة ولكسمبرغ أكبر زيادات)؛

(ت) زيادة في إيرادات أخرى، من الاستثمارات بشكل أساسي. على الرغم من ارتفاع نسبة الموارد العادية إلى 18 في المائة من مجموع الإيرادات في عام 2023، بعد أن كانت 14 في المائة في عام 2022، فإن هذه النسبة ظلت أقل من الالتزام الوارد في اتفاق التمويل والذي يبلغ 30 في المائة.

25. استمر القطاع الخاص في تقديم حصة أكبر من إيرادات الموارد العادية عبر المساهمات الطوعية، حيث شكلت 58 في المائة من إجمالي الإيرادات في عام 2023، بينما جاءت النسبة المتبقية، والبالغة 42 في المائة، من شركاء القطاع العام. ومع ذلك، من حيث مجموع إيرادات الموارد العادية في عام 2023، والتي تشمل المساهمات الطوعية والإيرادات الأخرى، بلغت حصة القطاع الخاص 47 في المائة، بينما شكل القطاع العام 34 في المائة، وبلغت نسبة الإيرادات الأخرى 19 في المائة. تظل مساهمات القطاع الخاص في التمويل الأساسي لليونيسف ذات أهمية حاسمة للمنظمة، حيث تُسهم بشكل كبير في دعم ولايتها المعيارية.

الشكل (8)

إيرادات الموارد العادية، حسب نوع الشريك المقدِّم للموارد، لعام 2023*

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

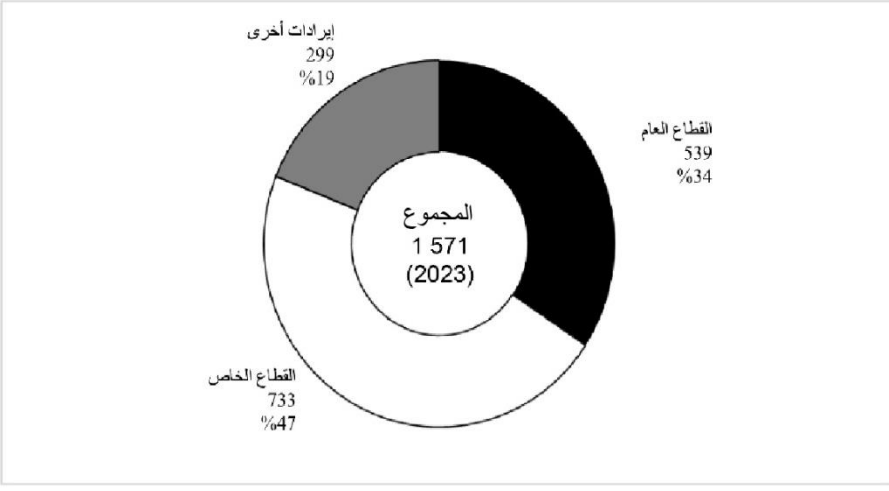

* تستند البيانات الواردة في هذا الشكل إلى "الإيرادات"، والتي تمثل المساهمات الواردة من القطاع العام والعائدات من القطاع الخاص والإيرادات الأخرى.

الجدول (3)

أبرز 10 شركاء مقدِّمين للموارد العادية في عام 2023، حسب المساهمات المحصّلة*

الترتيب	الشريك المقدِّم للموارد**	*الموارد العادية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)*	*نوع الشريك*
1	الولايات المتحدة	137	القطاع العام
2	اللجنة اليابانية لليونيسف	117	القطاع الخاص
3	ألمانيا	76	القطاع العام
4	اللجنة الكورية لليونيسف	74	القطاع الخاص
5	اللجنة الألمانية لليونيسف	70	القطاع الخاص
6	اللجنة الإسبانية لليونيسف	68	القطاع الخاص
7	اللجنة الفرنسية لليونيسف	62	القطاع الخاص
8	السويد	59	القطاع العام
9	النرويج	45	القطاع العام
10	المملكة المتحدة***	39	القطاع العام

* تم استلام المساهمات بشكل نقدي وعيني؛ يُرجى مراجعة *مجموعة التمويل لعام 2023* للاطّلاع على القائمة الكاملة للمساهمين.

** باستثناء التبرعات المقدمة من القطاع الخاص حسب المكاتب القُطرية.

*** تشتمل مساهمات الموارد العادية البالغة 39.1 مليون دولار أمريكي من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على دفعتَين: 19.8 مليون دولار أمريكي للسنة المالية 2023 ومساهمة بقيمة 19.4 مليون دولار أمريكي للسنة المالية 2022، تم الإبلاغ عنها ودفعها في عام 2023.

الشكل (9)

اتّجاهات إيرادات الموارد العادية من المساهمات الطوعية (القطاعين العام والخاص) للفترة 2014–2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

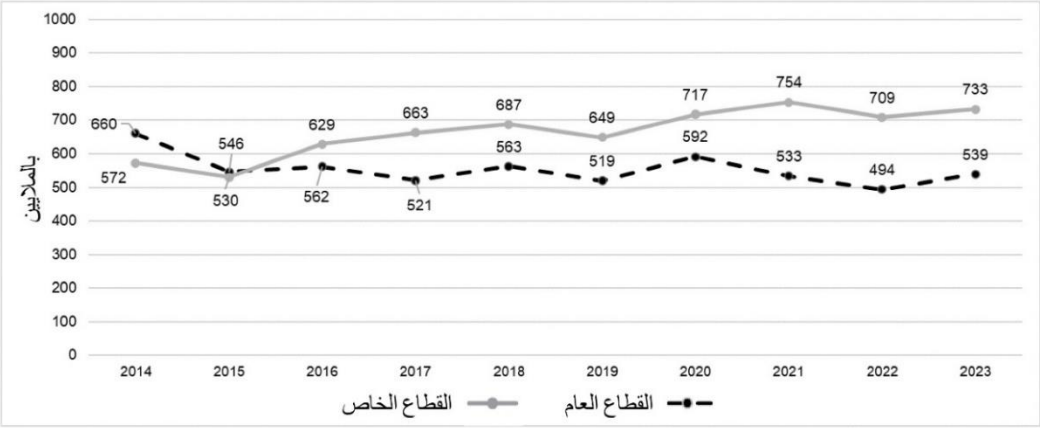

ب. مساهمات الموارد العادية من القطاع العام

26. في عام 2023، زاد التمويل الأساسي من القطاع العام بمقدار 46 مليون دولار أمريكي أو 9 في المائة، من 494 مليون دولار في عام 2022 إلى 539 مليون دولار في عام 2023، وهو ما يمثل 34 في المائة من مجموع الموارد العادية و42 في المائة من مجموع المساهمات الطوعية في الموارد العادية. ويعزى ذلك بقوة إلى وجود أسعار صرف أكثر ملاءمةً مقارنة بعام 2022، وزيادة مساهمات الموارد العادية من بعض الحكومات، بالإضافة إلى سداد مساهمات الموارد العادية السنوية من قِبَل الشركاء الحكوميين في الوقت المناسب.

27. ساهم ما مجموعه 119 شريكاً حكومياً، بزيادة خمسة شركاء عن عام 2022، في الموارد الأساسية لعام 2023، وقدّم 50 شريكاً حكومياً من بين هؤلاء مساهمات نقدية، في حين تنازل 81 منهم عن رسوم استئجار المباني. وظلت الولايات المتحدة أبرز جهة مانحة للتمويل الأساسي تليها ألمانيا والسويد والنرويج والمملكة المتحدة وهولندا. قدمت كل من الولايات المتحدة ولوكسمبرغ أكبر الزيادات في المساهمات النقدية الأساسية، بينما استمرت السويد وألمانيا والدنمارك وهولندا والنرويج في كونها مساهمين بارزين في التمويل المرن. ومن جهة أخرى، كانت السويد وهولندا وسويسرا أبرز المساهمين في التمويل متعدد السنوات خلال الفترة من 2019 إلى 2023. بلغت مساهمة الحكومات الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية نسبة 98 في المائة من مجموع الموارد العادية من القطاع العام. وشكلت الموارد العادية 12 في المائة من مجموع المساهمات المقدمة من حكومات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية. زادت المساهمات الأساسية المقدمة من الحكومات غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية بنسبة 1 في المائة، حيث ارتفعت من 8.31 مليون دولار في عام 2022 إلى 8.38 مليون دولار في عام 2023، وذلك من 22 حكومة، دون تغيير عن عام 2022. وقدّمت هذه المجموعة 2 في المائة من مجموع إيرادات الموارد العادية في عام 2023. كانت قطر والصين أبرز شريكتين تقدّمان الموارد العادية بين الحكومات غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية في عام 2023.

28. على غرار عام 2022، استقرت نسبة المساهمات الأساسية المقدمة من الدول الأعضاء كحصة من إجمالي الإيرادات الواردة من القطاع العام عند 8 في المائة في عام 2023، بانخفاض كبير مقارنةً بنسبة 18 في المائة التي سُجّلت في عام 2014. ومن بين الحكومات الخمسين التي ساهمت بالموارد العادية (نقداً) في عام 2023، كانت 24 حكومة فقط قد وفّت بالتزامات ميثاق التمويل أو تجاوزتها، بزيادة طفيفة عن 20 حكومة في عام 2022. ومن بين أبرز 30 شريكاً حكومياً، لم يفِ سوى 13 في المائة منهم (أي 4 شركاء) بالتزام اتفاق التمويل الذي ينص على نسبة 30 في المائة، وهم بلجيكا وسويسرا ولوكسمبرغ والنرويج، بالترتيب من الأكثر مساهمة إلى الأقل مساهمة.

ج. مساهمات الموارد العادية من القطاع الخاص

29. في عام 2023، ساهم القطاع الخاص بنسبة 58 في المائة من إجمالي إيرادات الموارد العادية من المساهمات الطوعية، ما يُبرز أهمية جمع التبرعات من القطاع الخاص والتسويق للتمويل الأساسي لليونيسف. ومع ذلك، بلغت حصة القطاع الخاص من إجمالي إيرادات الموارد العادية 47 في المائة عند أخذ نسبة الإيرادات الأخرى في الاعتبار ضمن مجموع التمويل الأساسي. وجاء التمويل الأساسي من القطاع الخاص بشكل رئيسي من اللجان الوطنية (96 في المائة)، بالإضافة إلى المكاتب القُطرية التي شهدت نمواً ملحوظاً

في إيرادات القطاع الخاص لعام 2023. وساهمت اللجان الوطنية بمبلغ 701 مليون دولار أمريكي في الموارد العادية، بينما حولت المكاتب القُطرية 32 مليون دولار أمريكي.

30. لقد مكّنت الإيرادات غير المقيّدة من القطاع الخاص اليونيسف من تعزيز مواردها العادية، كما كانت بمثابة حاجز أمام زيادة التخصيص من قِبَل شركاء القطاع العام. تستقطب اليونيسف الأفراد المانحين لتمويل الموارد العادية، وتعمل على التواصل مع المؤسسات الخيرية وغيرها من المؤسسات لتشجيعها على استثمار جزء رئيسي من حافظة استثماراتها في الأطفال في الموارد العادية.

د. التزامات متعددة السنوات بالموارد العادية

31. بفضل اعتماد اليونيسف على التزامات التمويل القابلة للتنبؤ من خلال اتفاقيات متعددة السنوات، تتمكن المنظمة من معالجة النواتج الإنمائية والإنسانية على المديين المتوسط والبعيد، وتقليل تجزئة التدخلات، وتمكين توسيع نطاق البرامج. انخفضت نسبة مساهمات الموارد العادية المستلمة كجزء من الاتفاقيات متعددة السنوات من 18 في المائة في عام 2020 إلى 15 في المائة في عام 2023. تشجع اليونيسف الشركاء على توجيه المزيد من المساهمات كتمويل نوعي، وذلك للوفاء بالتزام اتفاق التمويل وزيادة حصة المساهمات متعددة السنوات.

الجدول (4)

المساهمون في إيرادات الموارد العادية[أ] المتعددة السنوات والمعترف بها[ب]، 2018–2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

أسماء البلدان المانحة	*الفترة[ج]*	*مجموع المساهمات في الموارد العادية المتعددة السنوات[د]*
السويد	4 سنوات (2018–2021) 4 سنوات (2022–2025)	241
هولندا	3 سنوات (2019–2021) 3 سنوات (2023–2025)	236
سويسرا	4 سنوات (2018–2021) 3 سنوات (2022–2024)	92
أستراليا	4 سنوات (2018–2021) 5 سنوات (2022–2026)	81
بلجيكا	4 سنوات (2017–2020) 4 سنوات (2021–2024)	66
الدانمرك	3 سنوات (2020–2022) 3 سنوات (2023–2025)	38
المملكة المتحدة	3 سنوات (2018–2020)	32
لكسمبرغ	2 سنوات (2020–2021) 4 سنوات (2022–2025)	24

نيوزيلندا	3 سنوات (2019–2021) 3 سنوات (2022–2024)	24
قطر	سنتان (2019–2020) سنتان (2022–2023)	8
كندا	4 سنوات (2018–2021)	1

[أ] يتم الإقرار بالإيرادات، في معظمها، في السنة التي يتم فيها توقيع الاتفاقية، وأما المبالغ المسجلة في السنوات الأخرى، فتمثل إعادة تقييم نتيجة لتقلبات أسعار الصرف.

[ب] بيانات الإيرادات لا تشمل التخفيضات.

[ج] الاتفاقيات لمدة عامَين أو أكثر تُعرّف بأنّها اتفاقيات متعددة السنوات.

[د] على أساس القيمة المذكورة في الاتفاقية الموقعة عند بداية المساهمة المتعددة السنوات.

32. يأتي معظم الدعم متعدد السنوات للموارد العادية من حوالي 10 ملايين من الأفراد المانحين، بما في ذلك الجهات المانحة الفردية المتعهدة بالتبرّع التي تدعم اليونيسف بشكل مستدام من خلال تبرعات شهرية على مدى 8 سنوات في المتوسط، ما يبرهن على دعم الجمهور الواسع لولاية اليونيسف. ويمكن أن تستفيد الدول الأعضاء من هذا الاستثمان لزيادة مساهماتها الأساسية.

33. إنّ الدعم المقدَّم في الوقت المناسب هو أيضاً عامل رئيسي للقدرة على التنبؤ وتخطيط الموارد. وتسهم المدفوعات التي تُسدَّد في أقرب وقت ممكن خلال السنة، أو في بداية فترة التخطيط متعددة السنوات، في تسهيل التخطيط الفعال وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار صرف العملات.

هـ. التمويل المواضيعي

34. بعد الموارد الأساسية، توفر المساهمات المواضيعية أكبر قدر من المرونة لدعم الخطة الاستراتيجية لليونيسف. والصناديق المواضيعية هي صناديق تمويل جماعي مخصصة بمرونة، مصنفة أو مصممة لدعم تحقيق النتائج على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. تتيح المرونة في التمويل المواضيعي لليونيسف تنفيذ استجابة أكثر فعالية من خلال تعزيز الأنظمة القائمة في مختلف القطاعات، وتشجيع الاستدامة، وتقليل تكاليف المعاملات، ما يجعلها مكملاً مثالياً للموارد العادية. وتتماشى الصناديق المواضيعية مع مبادئ الشراكات الجيدة المتعددة الأطراف في حشد الموارد، وتبرعات الإغاثة الإنسانية الفعالة، فضلاً عن الالتزامات الكبرى واتفاق التمويل.

35. تتضمن الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة 2022–2025 خمسة مجالات مستهدفة تدعم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وقد تم إنشاء 11 مجموعة تمويل مواضيعية لهذه المجالات.

الشكل (10)

المساهمات المواضيعية المستلمة، للفترة 2014–2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

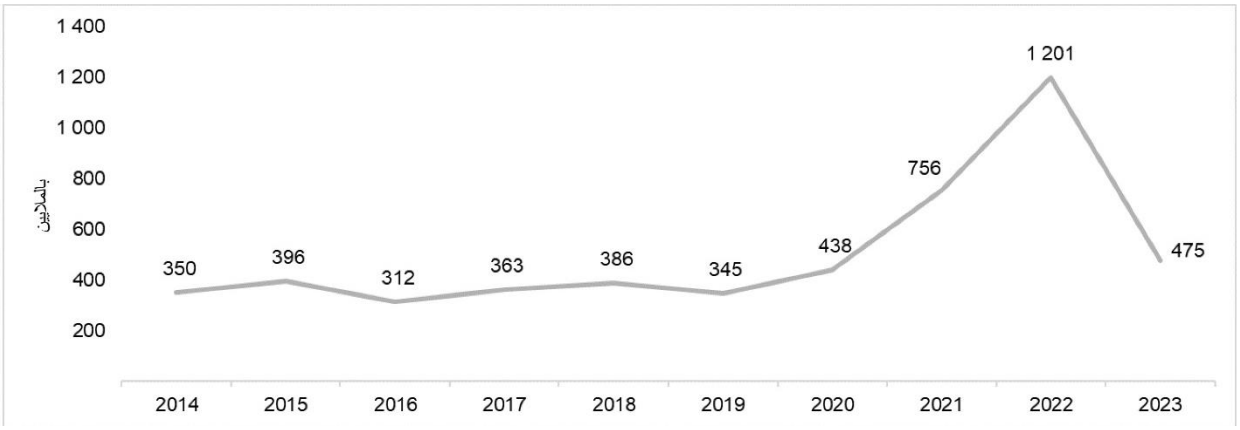

36. انخفض التمويل المواضيعي بشكل كبير من مستوى مرتفع قياسياً بلغ 1.20 مليار دولار أمريكي في عام 2022 إلى 475 مليون دولار أمريكي في عام 2023. وكان هذا الانخفاض متوقعاً نظراً للزيادة الحادة غير المعتادة في التمويل المواضيعي الإنساني لعام 2022، والذي كان أعلى بنسبة 126 في المائة مقارنةً بعام 2021، مدفوعاً بدعم القطاع الخاص لأزمة أوكرانيا. كانت المساهمات المواضيعية في عام 2023 أقل بنسبة 37 في المائة مقارنةً بالمساهمات في عام 2021، ومع ذلك، كانت أعلى قليلاً مما كانت عليه قبل عام 2020، مما يشير إلى العودة إلى مستويات التمويل التي كانت سائدة قبل جائحة كوفيد–19. شكّلت المساهمات المواضيعية في عام 2023 نسبة 6 في المائة فقط من مجموع المساهمات في الموارد الأخرى، ما يشير إلى حدوث انخفاض عن نسبة 15 في المائة التي تحققت في عام 2022، وهي أدنى نسبة تم تسجيلها منذ عشر سنوات. انخفض التمويل المواضيعي كحصة من مجموع الموارد الأخرى المقدّمة من الدول الأعضاء، من 8 في المائة في عام 2022 إلى 5 في المائة في عام 2023، مما يعد أقل من الهدف المحدد في اتفاق التمويل والبالغ 6 في المائة.

37. تم تقديم أكثر من ثلث (33 في المائة، أو 158 مليون دولار أمريكي) من مجموع التمويل المواضيعي في عام 2023 على المستوى العالمي، و14 في المائة (68 مليون دولار أمريكي) كتمويل مواضيعي إقليمي، بينما تم تخصيص 53 في المائة (249 مليون دولار أمريكي) على المستوى القُطري. وقد انخفضت الصناديق المواضيعية العالمية، التي تُعدّ الطريقة المواضيعية الأكثر مرونة، بنسبة 51 في المائة مقارنةً بعام 2022.

الشكل (11)

التمويل المواضيعي حسب النوع، للفترة 2018–2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

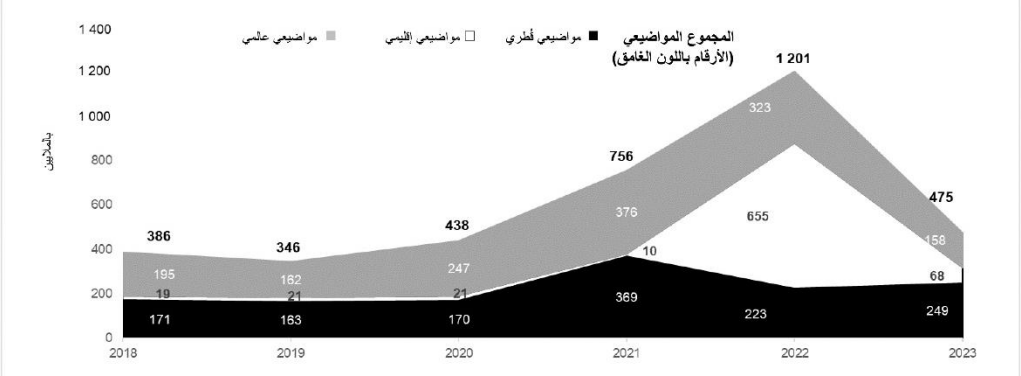

ملاحظة: قد تختلف المجاميع بشكل بسيط عن نتيجة جمع المبالغ الفردية بسبب التقريب.

38. شهد التمويل المواضيعي الإقليمي انخفاضاً حاداً في عام 2023، حيث انخفض إلى أقل من المتوسط المسجّل ما قبل الجائحة. وهذا يتناقض مع النمو الهائل الذي يزيد عن 6,000 في المائة بين عامَي 2021 و2022، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى جائحة كوفيد-19 والدعم غير المسبوق الذي قدمه القطاع الخاص لأزمة أوكرانيا واللاجئين. وعلى الرغم من الانخفاض الحاد الذي سُجّل في عام 2023، إلا أنّ التمويل المواضيعي الإقليمي بلغ أكثر من ثلاثة أضعاف المستويات التي لوحظت في كل سنة من السنوات بين عامي 2018 و2021. إن مرونة التمويل المواضيعي الإقليمي، الذي يمكن استخدامه إما للبرمجة الإنسانية أو الإنمائية في أي بلد أو قطاع داخل منطقة محددة، جعلته طريقة جذابة، لا سيّما بالنسبة للقطاع الخاص الذي شارك بنسبة 99 في المائة من المساهمات الواردة على المستوى الإقليمي في عام 2023.

39. إنّ مجموعة "الوثيقة المواضيعية للبرامج القُطرية" (أو الوثيقة القُطرية المواضيعية المرنة) التي تتيح أكبر قدر من المرونة للمكاتب القُطرية (بعد الموارد العادية) اكتسبت زخماً في عام 2023، حيث نمت بنسبة 118 في المائة من عام 2022 لتصل إلى مجموع 25 مليون دولار أمريكي. وقد جذبت سبع لجان وطنية جديدة لتضمّ مجموع تسع لجان وطنية ساهمت مجتمعةً بحوالي 6 ملايين دولار أمريكي. وظلت السويد بلداً قوياً يؤيد ويدعم هذه الطريقة، حيث زادت مساهمتها بنسبة 69 في المائة لتصل إلى ما يقرب من 19 مليون دولار أمريكي لدعم "نهج مراعٍ لكامل احتياجات الطفل" في البرمجة ضمن أربعة بلدان هي بنغلاديش، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. تشجع اليونيسف المزيد من الشركاء من القطاع العام على النظر في اعتماد هذه الطريقة المهمة، والتي تتسم بالمرونة بالنسبة للمكاتب القُطرية مثلها مثل التمويل الأساسي.

الشكل (12)

التمويل المواضيعي حسب نوع الشريك، لعام 2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

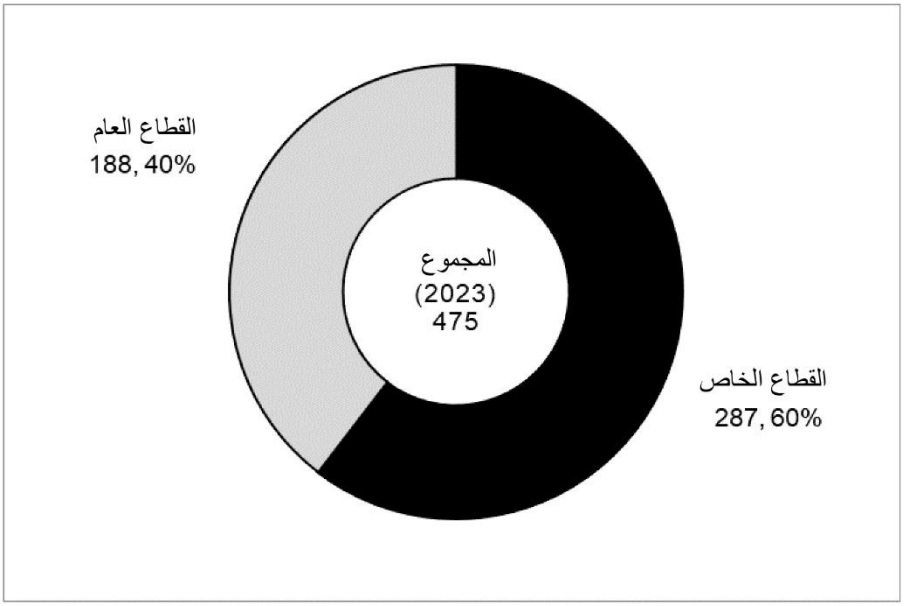

40. انخفضت المساهمات المواضيعية من القطاعين العام والخاص في عام 2023. وانخفضت المساهمات المقدمة من القطاع الخاص بشكل كبير من 917 مليون دولار في عام 2022 إلى 287 مليون دولار في عام 2023 (انخفاض بنسبة 69 في المائة). وعلى الرغم من الانخفاض الحاد، إلا أنّه لا يزال يمثل الغالبية (60 في المائة) من إجمالي التمويل المواضيعي المقدّم في عام 2023. جاءت مساهمات القطاع الخاص من 33 لجنة وطنية و28 مكتباً قُطرياً.

41. وجاءت مساهمات القطاع العام من 14 حكومة وشكلت 40 في المائة من مساهمات التمويل المواضيعي في عام 2023 (188 مليون دولار)، بانخفاض قدره 34 في المائة مقارنة بعام 2022. وعلى مدى عامَين (من 2021 إلى 2023)، انخفضت مساهمات الدول الأعضاء في التمويل المواضيعي بحوالي 180 مليون دولار أمريكي، في حين أنّ مساهماتها في التمويل غير المواضيعي (المخصّص) أو في الموارد الأخرى كانت الأعلى على الإطلاق بالنسبة لليونيسف خلال الفترة نفسها. وهذا يعني أنّ شركاء اليونيسف من القطاع العام (بما في ذلك الدول الأعضاء) يختارون تقديم التمويل المخصّص الأكثر إحكاماً بدلاً من التمويل المرن. وهذا اتجاه مثير للقلق إذ يبتعد عن الالتزام الذي قطعته الدول الأعضاء في اتفاق التمويل، والذي ينص على مضاعفة حصتها من المساهمات غير الأساسية المقدمة من خلال الصناديق المواضيعية لوكالة واحدة.

42. استحوذ شركاء اليونيسف العشرة الأوائل في التمويل المواضيعي، المقسمين بالتساوي بين القطاعين العام والخاص، على ما يقارب ثلاثة أرباع (352 مليون دولار) من إجمالي التمويل المواضيعي في عام 2023. وقد ساهم الشركاء الثلاثة الأوائل (صندوق الولايات المتحدة لليونيسف، والسويد، وألمانيا) مجتمعين بنسبة 36 في المائة من إجمالي التمويل المواضيعي في عام 2023. وتجدر الإشارة إلى أنّ الدانمرك والسويد زادتا مساهماتهما بنسبة 28 في المائة (9 ملايين دولار) و2 في المائة (مليون دولار) على التوالي. ويبقى تنويع قاعدة الجهات المانحة للتمويل المواضيعي أولوية بالنسبة لليونيسف.

الشكل (13)

أبرز المساهمين في الصناديق المواضيعية لعام 2023، حسب المساهمات المحصّلة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

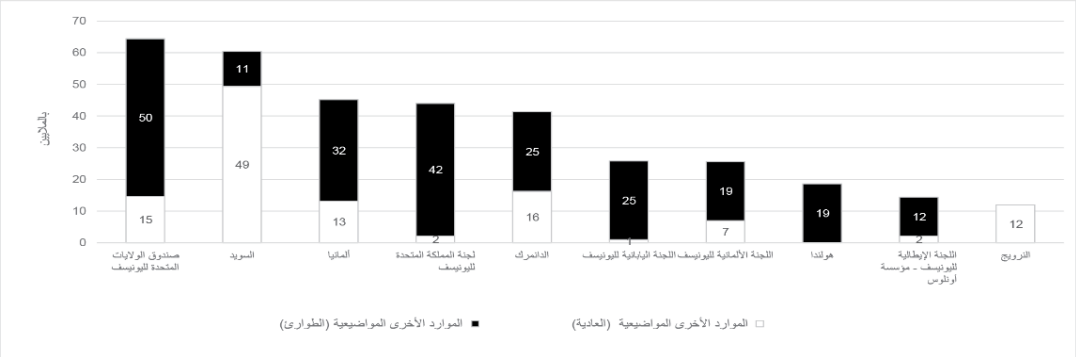

الشكل (14)

أبرز المساهمين حسب المجموعة المواضيعية لعام 2023، حسب المساهمات المحصّلة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

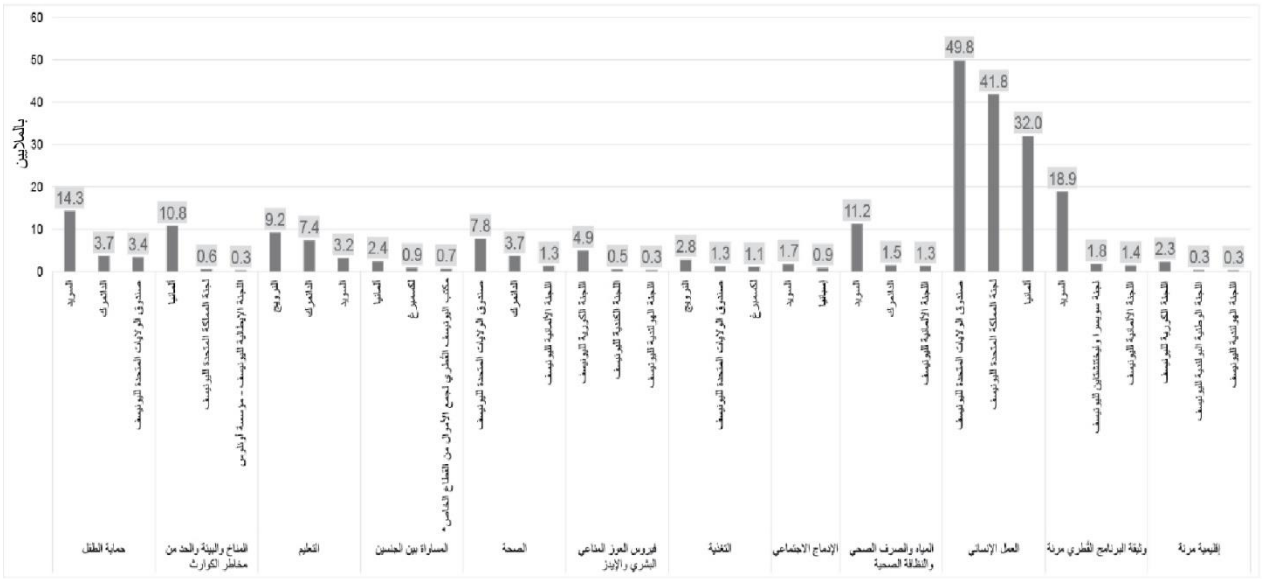

* جمع التبرعات من القطاع الخاص

43. شهد عام 2023 انخفاضاً كبيراً في المساهمات المواضيعية، ما أدّى إلى تفاقم التحدي المتمثل في تأمين تمويل مرن في جميع مجالات برامج اليونيسف. وإنّ صناديق التمويل الجماعي المواضيعية للتغذية، والعمل الإنساني، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والتعليم، قد سجّلت أكبر معدلات الانخفاض بالنسب الآتية على التوالي: 91 في المائة، و66 المائة، و61 في المائة، و39 في المائة. وإنّ هذه التخفيضات تقوّض قدرة المنظمة على الاستجابة الفورية لحالات الطوارئ، كما هو الحال في قطاع غزة، حيث تمكنت اليونيسف من إيصال الإمدادات الصحية الضرورية إلى 15 مرفقاً للرعاية الصحية، ما عاد بالنفع على أكثر من 500,000 شخص في حاجة. وبالمثل، يُعتبر التمويل المواضيعي ضرورياً لعمل اليونيسف في تعزيز

الأنظمة على الصعيد العالمي، بما في ذلك من خلال أنظمة التعليم التي مكّنت 37.7 مليون طفل ومراهق (أكثر من نصفهم من الفتيات) من الحصول على فرص التعليم في عام 2023.

44. في حين شهدت المجمعات المواضيعية للمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي زيادة في المساهمات بمقدار الضِعف وأربعة أضعاف، على التوالي، مقارنةً بالعام السابق، إلا أن هذه الزيادات لم تتجاوز 2 مليون دولار و3 ملايين دولار لكل منهما. وعلى الرغم من هذه الزيادات، كانت المجمعات المواضيعية الخاصة بالمساواة بين الجنسين وفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز، والتغذية، والإدماج الاجتماعي، باعتبارها القطاعات الأكثر احتياجاً للتمويل المرن، هي الأقل تمويلاً، حيث لم تتلقَّ سوى 1 في المائة فقط من إجمالي التمويل المواضيعي لعام 2023.

45. على الرغم من الانخفاض الكبير الذي سُجّل في التمويل المواضيعي للعمل الإنساني (الذي انخفض بنسبة 91 في المائة عن عام 2022)، إلا أنه ظل يمثل المجموعة الأعلى أداءً، حيث تلقى 67 في المائة من إجمالي التمويل المواضيعي لعام 2023، أو ما يعادل 319 مليون دولار أمريكي. تم تحصيل ما يقرب من نصف التمويل المواضيعي الإنساني مباشرةً على المستوى القُطري (158 مليون دولار)، و20 في المائة على المستوى الإقليمي (64 مليون دولار)، و30 في المائة (97 مليون دولار) على المستوى العالمي. من إجمالي التمويل المواضيعي الإنساني المحصّل، تم تخصيص 182 مليون دولار (57 في المائة) لخمس أزمات في باكستان، ودولة فلسطين، والجمهورية العربية السورية، والاستجابة لزلزال تركيا، والأزمة في أوكرانيا والاستجابة للاجئين.

46. انخفضت مساهمات الدول الأعضاء في التمويل المواضيعي بنسبة 34 في المائة من عام 2022 إلى عام 2023، أي بتخفيض قدره 96 مليون دولار تقريباً. وهذا اتجاه مثير للقلق إذ يبتعد عن الالتزام الذي قطعته الدول الأعضاء في اتفاق التمويل، والذي ينص على مضاعفة حصتها من المساهمات غير الأساسية المقدمة من خلال الصناديق المواضيعية لوكالة واحدة.

الشكل (15)

المساهمات المواضيعية، حسب مجموعة التمويل، لعام 2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

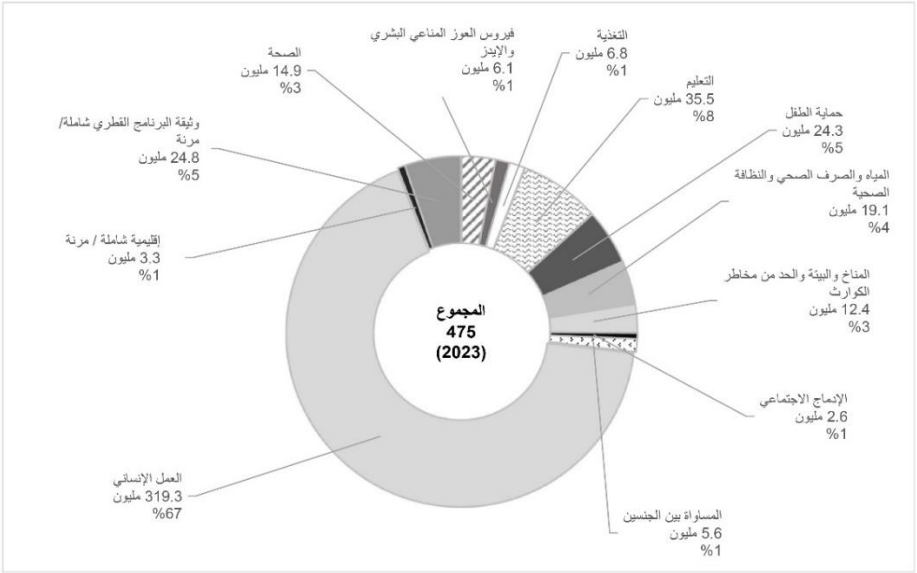

و. التزامات متعددة السنوات

47. كجزء من اتفاق التمويل، التزمت الدول الأعضاء بالوصول إلى نسبة 50 في المائة على الأقل من مساهمات الوكالات التي تشكل جزءاً من الالتزامات المتعددة السنوات. تُسهم الالتزامات متعددة السنوات في تحسين قابلية التنبؤ بالتدفقات التمويلية، ما يتيح تنفيذ الاستجابات بشكل أسرع وأكثر كفاءة، ويساعد في تخطيط البرامج وتنفيذها على المدى الطويل. في عام 2023، شكلت المساهمات متعددة السنوات 43 في المائة من إجمالي المساهمات المقدمة، مسجلةً زيادة بسيطة بنسبة 1 في المائة مقارنةً بعام 2022.

الشكل (16)

نسبة مجموع المساهمات المحصّلة كجزء من اتفاقيات متعددة السنوات، للفترة 2016–2023

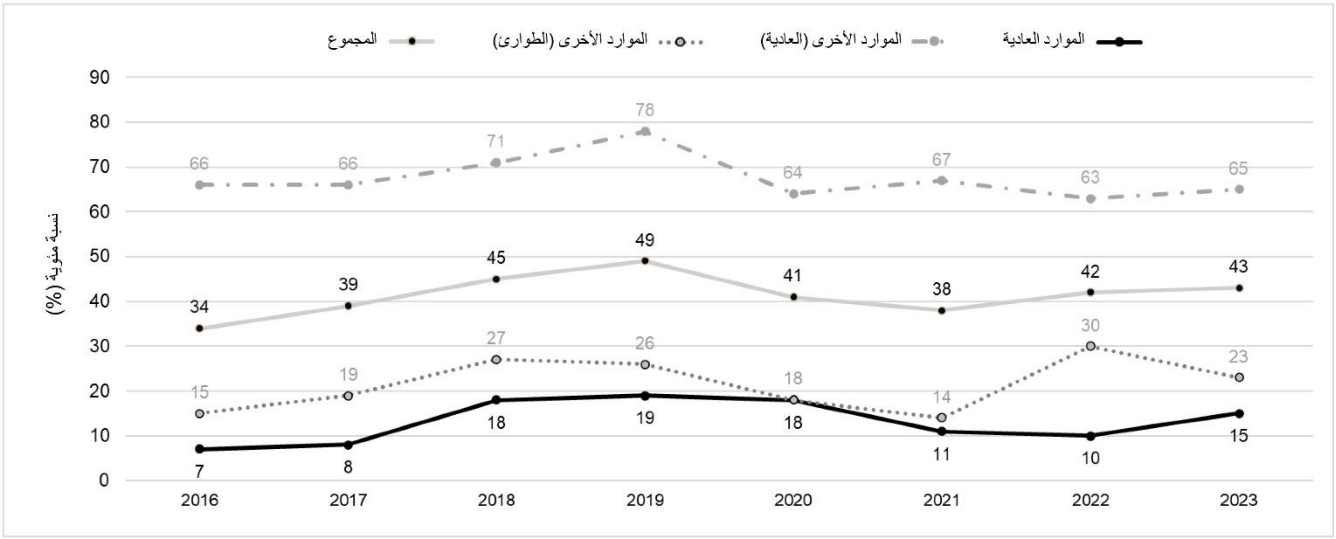

خامساً. الشركاء المقدِّمون للموارد لليونيسف

48. الشركاء المقدّمون للموارد لليونيسف هم: الحكومات، والمؤسسات المالية الدولية، والشراكات البرنامجية العالمية، وصناديق التمويل الجماعي والبرامج المشتركة للأمم المتحدة، والداعمين الأفراد، والجهات المؤثرة الرئيسية في القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات، والشركات.

49. في عام 2023، بلغت مساهمات الشركاء من القطاع العام 6.55 مليار دولار، أو 73 في المائة من مجموع الإيرادات، أي بزيادة 15 مليون دولار عن عام 2022. ساهم الشركاء من القطاع الخاص بتقديم 2.07 مليار دولار أو 23 في المائة من مجموع الإيرادات، أي أقل بمقدار 597 مليون دولار عن عام 2022. وجاءت المساهمات المتبقية البالغة 3 في المائة، أو 299 مليون دولار، من إيرادات أخرى.

50. واصلت اليونيسف عملها لتوسيع وتنويع الشراكات في القطاعين العام والخاص. في عام 2023، حصلت اليونيسف على إيرادات من 108 حكومة (بتراجع حكومة واحدة عن عام 2022)، بما في ذلك المفوضية الأوروبية. و9.9 مليون من الأفراد، وحوالي 9,000 من المؤسسات الخيرية وغيرها من المؤسسات والمنظمات القائمة على العضوية والمنظمات الدينية، وحوالي 22,000 من الأعمال التجارية. عززت اليونيسف تعاونها مع المؤسسات المالية الدولية، ونجحت في التفاعل مع شركاء من أصحاب المصلحة المتعددين للاستفادة من تأثيرهم الذي يتجاوز المساهمات المالية، وذلك في إطار مناصرة حقوق الطفل.

الشكل (17)

نسبة الإيرادات الواردة حسب نوع الشركاء من القطاعين العام والخاص/تدفق الإيرادات، عام 2023

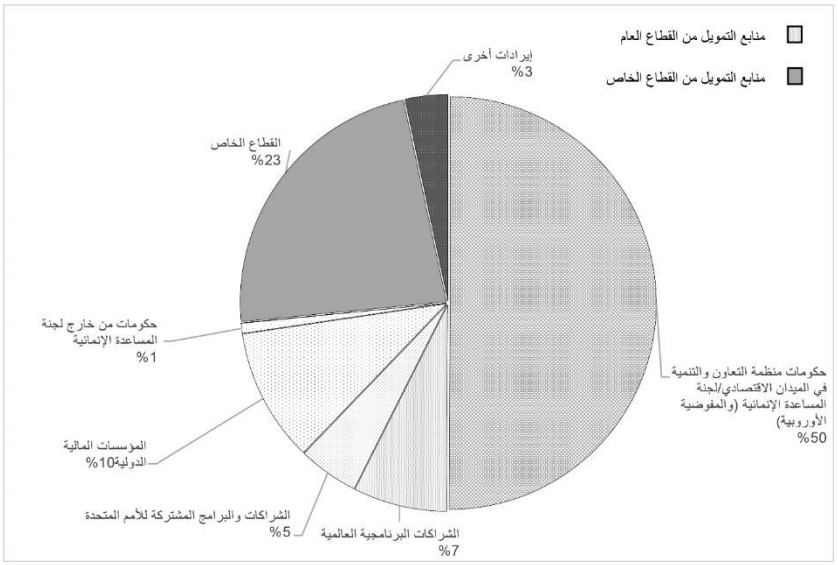

ملاحظة: النِسب المئوية قد لا تساوي مجموع 100 في المائة بسبب التقريب.
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية (OECD/DAC)
[*] تستند تفاصيل القطاع الخاص إلى تقارير نفقات الإيرادات.

الشكل (18)

نسبة الإيرادات حسب نوع الشريك من القطاع العام/تدفق الإيرادات، للفترة 2020–2023

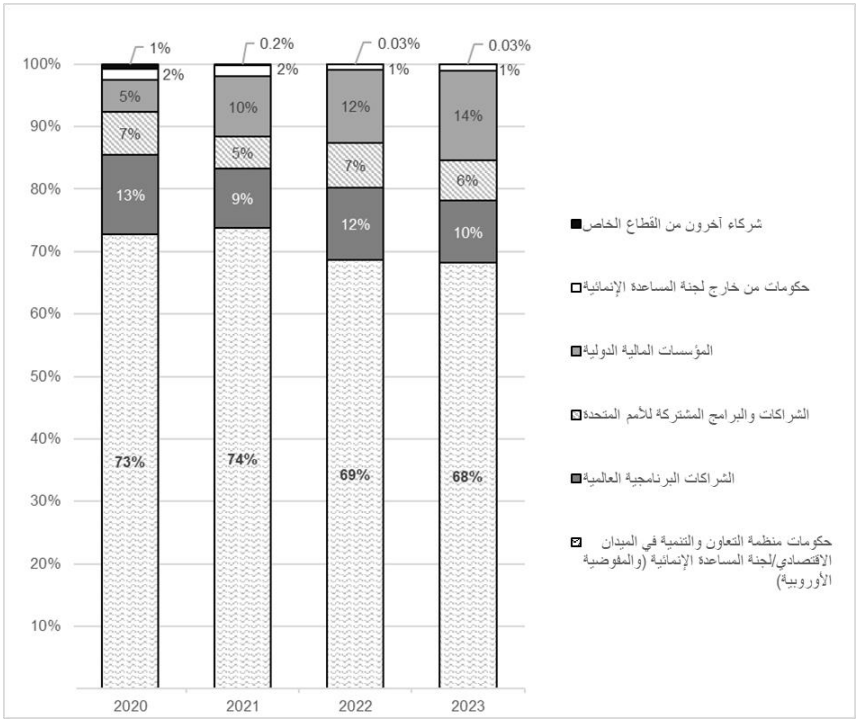

ملاحظة: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)

أ. الشركاء الحكوميون في تعبئة الموارد من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية

51. لا تزال الشراكة مع الشركاء الحكوميين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، شراكة ذات أهمية حاسمة من أجل تنفيذ ولاية اليونيسف لصالح جميع الأطفال. لا تزال تلك المساهمات تشكّل أكبر نسبة من الإيرادات، حيث بلغت 50 في المائة من إجمالي الإيرادات في عام 2023، أي ما يعادل 68 في المائة من إجمالي الإيرادات الواردة من القطاع العام، وهو انخفاض طفيف بنسبة 1 في المائة مقارنةً بعام 2022.

52. قدمت ثلاث وعشرون حكومة زيادة سخية في مساهماتها من عام 2022 إلى عام 2023. وظلت الولايات المتحدة أكبر جهة مانحة لليونيسف، تليها ألمانيا والمفوضية الأوروبية. أما اليونان وإستونيا وبولندا وإسبانيا والبرتغال وأستراليا وفرنسا والدانمرك والنمسا وآيسلندا، والتي سجلت جميعها أكبر زيادات نسبية (تتراوح بين أكثر من 6,400 في المائة و53 في المائة) في مجموع المساهمات من 2022 إلى 2023 بين الحكومات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية. استأنفت بولندا مساهمتها في الموارد الأساسية لليونيسف في عام 2023 بعد توقف دام 10 سنوات، وزادت مجموع مساهماتها أربع مرات مقارنةً بعام 2022.

53. واصلت حكومات الولايات المتحدة وألمانيا والسويد والنرويج وهولندا والدنمارك والمملكة المتحدة وسويسرا وأستراليا وبلجيكا دعم التمويل المرن في عام 2023، سواء من خلال التمويل الأساسي، أو المواضيعي، أو المتعدد السنوات، أو من خلال جميع هذه الطرق. وفي المقابل، قدمت 17 حكومة أكثر من 50 في المائة من مساهماتها في شكل موارد عادية وتمويل مواضيعي، بما في ذلك حكومات السويد والدنمارك وبلجيكا ولوكسمبورغ وروسيا.

ب. الشركاء الحكوميون من خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية

54. على المستوى العالمي، يلعب الشركاء من خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية دوراً تزداد أهميته في تمويل التعاون الدولي، وهم شركاء رئيسيون لليونيسف في توليد الإيرادات والتأثير لصالح الأطفال. وفي عام 2023، عمدت 76 حكومة إلى تقديم مساهمات ومن بينها 22 حكومة قدّمت تمويلاً أساسياً (نقداً).

55. زادت المساهمات الأساسية المقدمة من الحكومات غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية بنسبة 1 في المائة، حيث ارتفعت من 8.31 مليون دولار في عام 2022 إلى 8.38 مليون دولار في عام 2023، وذلك من 22 حكومة، دون تغيير عن عام 2022. وقدّمت هذه المجموعة 2 في المائة من مجموع إيرادات الموارد العادية في عام 2023. وكانت قطر والصين أبرز شريكتين تقدّمان الموارد العادية بين الحكومات غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

56. إن تأثير هذه المجموعة من البلدان آخذ في النمو بسرعة، كما أن اقتصاداتها الآخذة في التوسع تشكل طرقاً جديدة لتقديم المعونة، مع تركيز أكبر على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقد برزت هذه

المجموعة كعامل ومحرك محوري للتنمية المستدامة، وهي تشكل مجال نمو لليونيسف، كما أنها تُسهم بطرق جديدة لتسخير الموارد وبناء الشراكات أجل التنمية، مع توفير إمكانات قوية لإفادة الأطفال والشباب. وإنّ التمويل المتزايد الذي تقدّمه البلدان المستفيدة من البرنامج يؤكد على التقدم المحرز من خلال الجهود التعاونية بين الدول. وقد تعزَّز التقدم المحرز في التنمية الوطنية من خلال بناء شراكات استراتيجية بين بلدان الجنوب العالمي، ما يشير إلى أن هذا التقدّم هو إضافة نوعية إلى النموذج التقليدي لتقديم المساعدة الإنمائية. وكما دُعي إلى ذلك خلال قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023، فإنّ التعاون بين بلدان الجنوب يتّخذ موقعاً جيداً لدعم هذا التسريع من خلال تقليل التجزئة وتعزيز التقدم المستدام. وباعتبار هذا التعاون عاملاً محفزاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنه يُسهم أيضاً في إعمال حقوق الطفل.

57. ستواصل اليونيسف سعيها إلى إيجاد فرص للمشاركة وبناء الشراكات وتعبئة الموارد مع البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، وذلك استناداً إلى التزامها بالاستراتيجية المعتمدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بكاملها بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتماشياً مع خطتها الاستراتيجية للفترة 2022–2025.

ت. المؤسسات المالية الدولية

58. طوال عام 2023، واصلت اليونيسف توسيع نطاق عملها الاستراتيجي مع المؤسسات المالية الدولية في مجالات الاستفادة والدعوة والتبادل التقني من أجل تغيير السياسات، بهدف تحقيق تقدم في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطفل. تم تقديم تحديث حول مشاركة اليونيسف مع المؤسسات المالية الدولية إلى المجلس التنفيذي لليونيسف في شباط/فبراير 2023. وتبيّن أنّ مجموع الإيرادات من المؤسسات المالية الدولية بلغ 756 مليون دولار في عام 2023 من التمويل المباشر، و178 مليون دولار من الاتفاقات الثلاثية مع الحكومات، وهو ما يمثل 10 في المائة من مجموع إيرادات اليونيسف (بزيادة قدرها 2 في المائة عن عام 2022)، و14 في المائة من مجموع الإيرادات من القطاع العام (بزيادة قدرها 2 في المائة عن عام 2022). وشملت الدوافع الرئيسية التمويل المباشر من البنك الدولي في أفغانستان وجنوب السودان واليمن؛ وشمل التمويل المباشر من مصرف التنمية الآسيوي في أفغانستان. وزيادة عامة في التمويل في السياقات الهشة. وكان ذلك مدعوماً بالسياسات التنفيذية للمؤسسات المالية الدولية التي وفرت مرونة أكبر للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والكيانات الأخرى.

59. في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نظمت اليونيسف أول مشاورة تشغيلية لها على الإطلاق مع البنك الدولي، تلتها مناقشات حول الشراكة الاستراتيجية في أوائل عام 2024. وقد شكّل كلا الحدثين حجرَي أساس في تحديد الاتجاهات والأولويات المشتركة لشراكة استراتيجية وتعاون تنفيذي محدد ضمن إطار الشراكة. إنّ تعاون اليونيسف مع المؤسسات المالية الدولية يتميز بكونه واسع النطاق، ويشمل مختلف المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، ويغطي السياقات الإنمائية والإنسانية على حد سواء. وتُشرك المكاتب القُطرية لليونيسف المؤسسات المالية الدولية بشكل استراتيجي من خلال استخدام آليات التنسيق والإحاطات القطاعية المعتمدة لدى الأمم المتحدة، فضلاً عن التعاون الوثيق مع الوزارات التنفيذية ووزارات المالية. وبسبب تزايد قضايا الفقر وتغير المناخ وانعدام المساواة كقضايا حاسمة في عصرنا الحالي، تزداد أهمية الشراكات الاستراتيجية بين اليونيسف والمؤسسات المالية الدولية. وتؤدي هذه الشراكات دوراً حاسماً في حماية حقوق الأطفال، وتلبية احتياجاتهم الأساسية، وتوسيع فرصهم لتحقيق إمكاناتهم الكاملة.

ث. الشراكات البرنامجية العالمية

60. التمويل الذي يأتي من الشراكات البرنامجية العالمية شهد نمواً مستداماً على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث تضاعفت إيراداته منذ عام 2019. في عام 2023، تلقت اليونيسف 479 مليون دولار أمريكي كتمويل مباشر من الشراكات العالمية، بالإضافة إلى 177 مليون دولار أمريكي من خلال اتفاقيات ثلاثية مع الحكومات. وقد جاء هذا النجاح مدفوعاً بالتمويل العالمي المستمر لمواجهة جائحة كوفيد-19 والأزمات الإنسانية الأخرى، فضلاً عن تزايد الاعتراف بين الوكالات الممولة بقدرة اليونيسف على تنفيذ البرامج على نطاق واسع.

61. تجاوز إجمالي الدخل من تحالف غافي للقاحات 320 مليون دولار أمريكي في عام 2023، بما في ذلك مساهمة قدرها 80 مليون دولار أمريكي في الموارد الأخرى المخصصة للطوارئ. بالإضافة إلى ذلك، تم استلام 85 مليون دولار من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. تُعطي اليونيسف حالياً الأولوية لتمويل المناخ من خلال التعاون مع شركاء مثل الصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف، وصندوق الخسائر والأضرار الذي تم تشكيله مؤخراً.

ج. صناديق التمويل الجماعي والبرامج المشتركة للأمم المتحدة والتعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة

62. في عام 2023، شارك أكثر من 110 مكاتب لليونيسف (أكثر من 85 في المئة) في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، حيث تلقت مساهمات إجمالية قدرها 417 مليون دولار، وهو انخفاض قدره 54 مليون دولار عن عام 2022. ويمثل هذا المبلغ 7 في المائة من مجموع المساهمات في الموارد الأخرى من القطاع العام في عام 2023 (انخفاض بنسبة 1 في المئة عن عام 2022). تمتد البرامج عبر جميع المجالات المستهدفة في الخطة الاستراتيجية لليونيسف، ما يسهم في تحقيق الاتساق وزيادة التنسيق بين الوكالات الشقيقة في الأمم المتحدة، إلى جانب تقليل تكاليف المعاملات من خلال استخدام اتفاقات وتقارير منسقة.

63. كانت اليونيسف ممثلة في المنصات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، مثل الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، والمجموعة الفرعية المعنية بصناديق التمويل الجماعي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة المعنية بالإشراف على الإدارة الائتمانية، والتي هي جزء من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. علاوةً على ذلك، قادت اليونيسف هذه المجموعة الفرعية في مناقشات تهدف إلى تحقيق الاتساق بين الأمم المتحدة وصناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات. بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء ومكتب التنسيق الإنمائي، تخطط اليونيسف للمشاركة في تدريب تجريبي مشترك بين الوكالات في عام 2024، يركز على صناديق الأمم المتحدة للتمويل الجماعي، ويستهدف تعزيز قدرات جهات تنسيق الشراكات في غرب ووسط أفريقيا. وانطلاقاً من روح التعاون بين الوكالات، ستُشارك المواد والدروس المستفادة مع باقي وكالات الأمم المتحدة لتعزيز الفوائد والتجارب المكتسبة على نطاق أوسع.

ح. القطاع الخاص

64. تسعى اليونيسف جاهدة لتحقيق الأثر الإيجابي للأطفال من خلال تعظيم الإيرادات واستغلال تأثير القطاع الخاص. ويتم ذلك عبر جهود متكاملة تشمل جميع أجزاء منظومة اليونيسف، بما في ذلك اللجان

الوطنية، والمكاتب القُطرية، والمجموعات المتعددة البلدان التي تعمل على جمع التبرعات من القطاع الخاص. تتفاعل اليونيسف مع مجموعة واسعة من الشركاء من القطاع الخاص مثل الجهات المانحة الفردية (المواطنون الذين يقدمون تبرعات من خلال هبات على شكل مبالغ نقدية وتعهدات وموروثات)، والشركات، والمؤسسات الخيرية وغيرها من المؤسسات، والمنظمات القائمة على العضوية والمنظمات الدينية، فضلاً عن منتديات أصحاب المصلحة المتعددين، من خلال الدعوة وجمع التبرعات والتأثير والشراكات.

65. تمت تعبئة ما مجموعه 2,068 مليون دولار من القطاع الخاص لدعم اليونيسف في عام 2023، حيث جاءت نسبة 78 في المائة من هذا المبلغ (أي 1.62 مليار دولار) من اللجان الوطنية، بينما ساهمت المكاتب القُطرية بنسبة 22 في المائة (أي 446.4 مليون دولار). جاءت معظم إيرادات القطاع الخاص في عام 2023 من الجهات المانحة الفردية، حيث شكلت مساهماتها نسبة 57 في المائة من إجمالي إيرادات القطاع الخاص، مما يمثل زيادة بنسبة 7 في المائة مقارنةً بعام 2022، ما يبرهن على الدعم والثقة التي اكتسبتها اليونيسف من عامة الناس.

الشكل (19)

نسبة الإيرادات حسب نوع الشريك من القطاع الخاص/تدفق الإيرادات، للفترة 2020-2023

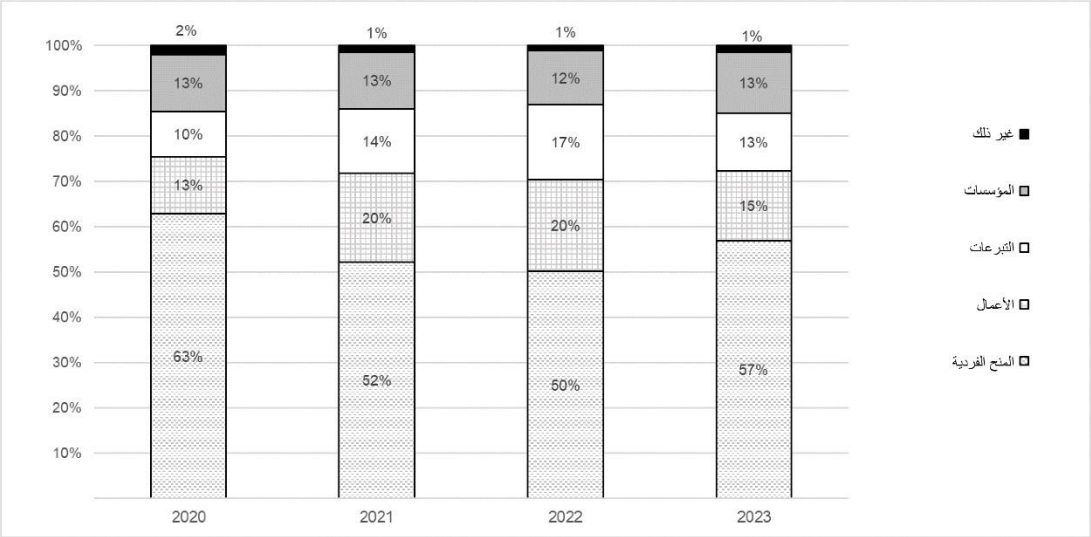

66. من المتوقع أن تعود إيرادات القطاع الخاص إلى مستويات ما قبل الجائحة، بعد أن شهدت ارتفاعاً غير مسبوق في عام 2022 نتيجة زيادة استثنائية في الدعم المالي في سياق أزمة أوكرانيا. ومع ذلك، استمر الأداء القوي من جانب القطاع الخاص، حيث تساوى مع عام 2021 الذي كان ثاني أعلى عام يسجل أداءً قياسياً. تؤكد نتائج عام 2023 أن "خط الأساس" الجديد لإيرادات القطاع الخاص قد رسخ نفسه بشكل مستدام عند مستويات أعلى بكثير مقارنةً بالسنوات السابقة، مما يعزز الثقة في فعالية استراتيجية اليونيسف لإيرادات القطاع الخاص على المدى الطويل.

خ. منتديات وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين

67. تعاونت اليونيسف بشكل استراتيجي مع 14 منبراً لأصحاب المصلحة المتعددين على مدار عام 2023. وشملت اللحظات البارزة التي ساهمت في تعزيز أولويات الشراكة والدعوة خلال العام، الأسبوع الرفيع المستوى

للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ومؤتمر الأطراف الثامن والعشرين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بالإضافة إلى الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي. وقد شهدت جميع هذه الفعاليات مستوى غير مسبوق من المشاركة والانخراط في الأنشطة التي نظمتها اليونيسف.

68. في عام 2023، تحقق تقدم كبير في تعزيز التكامل بين التأثير والإيرادات. وقد تجلي ذلك في تنفيذ استراتيجية "المناصرة مع الأعمال التجارية"، ولا سيما على مستوى مجالات الصحة النفسية وتغير المناخ والأمن المائي. فعلى سبيل المثال، أشرك التحالف العالمي للصحة النفسية لدى الشباب، الذي تقوده اليونيسف، شركتين جديدتين، ليصبح مجموع الشركات المنضمة إليه ست شركات رائدة في مجال الأعمال التجارية تصل استثماراتها الجماعية إلى أكثر من 30 مليون دولار أمريكي في مجال الصحة النفسية للأطفال والشباب. شكَّلت استراتيجية الدعوة للقطاع الخاص بشأن المناخ أساساً للعديد من مناقشات أصحاب المصلحة خلال مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، بما في ذلك شراكة اليونيسف مع تحالف We Mean Business في حملة وقَّعت عليها أكثر من 200 شركة، والتي تهدف إلى التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري. فيما يتعلق بمشاركة الأعمال الإنسانية في عام 2023، استمر تنفيذ نهج يعزز قدرة الأعمال والمجتمعات على الصمود في سبعة بلدان، إضافةً إلى تأمين تمويل إضافي لعام 2024.

د. التمويل البديل/الابتكاري

69. تماشياً مع استراتيجية التمويل الابتكاري للأطفال، واصلت اليونيسف سعيها لإقامة شراكات مع المؤسسات المالية، والجهات المانحة، والمستثمرين من القطاع الخاص، بهدف توسيع نطاق مصادر التمويل وتخصيص الأموال عبر أدوات التمويل الابتكاري والبديل. في عام 2023، نفذت اليونيسف مبادرة "اليوم وغداً"، التي تُعدّ أول حل لتمويل المخاطر المناخية يركز على الأطفال. تهدف المبادرة إلى التصدي لمخاطر تغير المناخ، ولا سيّما الأثر الناجم عن الأعاصير في ثمانية بلدان معرضة للخطر، وهي: بنغلاديش وجزر القم وفيجي وهايتي ومدغشقر وموزامبيق وجزر سليمان، وفانواتو. وبعد مرور عام على إطلاق البرنامج التجريبي، تمكنت اليونيسف من تأمين ما يصل إلى 92.5 مليون دولار لتغطية مخاطر الأعاصير، وحصلت أيضاً على ما يقرب من 4 ملايين دولار في شكل مدفوعات تأمينية بارامترية للاستجابة لحالات الطوارئ الناجمة عن الأعاصير المدارية في ستة من البلدان الثمانية التي شملتها التغطية.

70. ودخلت اليونيسف في شراكة مع منظمة الصحة العالمية ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، والمبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال، والمصرف الأوروبي للاستثمار، لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية لتمويل مسبق بقيمة 500 مليون يورو على مدى ثلاث سنوات. يهدف هذا المبلغ إلى توفير لقاحات شلل الأطفال لـ 370 مليون طفل سنوياً، وتقديم خدمات صحية حيوية، وتنفيذ حملات وقائية ضد شلل الأطفال، بما في ذلك لقاحات الحصبة والتحصينات الروتينية الأخرى، فضلاً عن تعزيز نُظم الصحة العامة للتأهب والاستجابة للتهديدات الصحية الناشئة.

سادساً. الاعتبارات الاستراتيجية

أ. تحسين عملية إعداد التقارير والظهور والتقدير

71. في عام 2023، تم ذكر شركاء القطاع العام 13,000 مرة عبر قنوات الاتصالات العامة لليونيسف، وذلك في إطار دعم الأطفال من خلال برامج المنظمة. حققت هذه الإشارات أكثر من 4 مليارات تفاعل، بما

في ذلك الإعجابات والتعليقات. استمر إدراج تقدير الشركاء من القطاع العام في تقارير اليونيسف الرئيسية لعام 2023، بما في ذلك التقرير السنوي للموارد الأساسية، وتقارير النتائج السنوية العالمية ومجموعة التمويل، إضافة إلى التقارير المواضيعية الإقليمية والقطرية المتنوعة.

72. أطلقت اليونيسف المبادئ التوجيهية للاعتراف بالشركاء من القطاع العام وإبرازهم في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وتبعتها سلسلة من الحلقات الدراسية عبر الإنترنت تهدف إلى بناء قدرات شُعب اليونيسف ومكاتبها الإقليمية والقُطرية. وتتركز المبادئ التوجيهية بشكل خاص على تقدير المساهمين في الموارد الأساسية وإبرازهم، حيث توفر إجراءات محددة ينبغي تنفيذها لتحقيق مزيد من الوضوح في عرض النتائج المحققة بفضل التمويل الأساسي والمرن. على سبيل المثال، يتم تشجيع المكاتب الإقليمية والقُطرية لليونيسف على وضع خطط ومنتجات لتسليط الضوء على صورة المنظمة، بما في ذلك منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، وقصص إنسانية، ومنتجات متعددة الوسائط، ودراسات حالة لعرض النتائج و/أو الأثر الذي تحقق بفضل التمويل الأساسي خلال سنة تنفيذ البرامج. توصى المكاتب القُطرية، حيثما أمكن، بإشراك المساهمين الرئيسيين في الموارد الأساسية في المناقشات الفنية المتعلقة بالمجالات الرئيسية لحقوق الطفل.

ب. التوجّهات المستقبلية

73. ارتفعت المعونة الدولية في عام 2023 إلى أعلى مستوى جديد على الإطلاق، حيث بلغت 223.7 مليار دولار أمريكي، بعد أن كانت 211 مليار دولار أمريكي في عام 2022، مما يشير إلى زيادة حقيقية بنسبة 1.8 في المائة.[2] يرجع جزء كبير من هذا النمو إلى المساعدات المقدمة لأوكرانيا، بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية والمساهمات الموجهة إلى المنظمات الدولية. وتُرجمت هذه الزيادة إلى تحقيق مستوى قياسي جديد في تمويل اليونيسف من القطاع العام، وذلك للسنة السابعة على التوالي. ومع ذلك، تظل إيرادات اليونيسف عُرضة للخطر بسبب التعقيدات المتزايدة للأزمات، التي قد تهدد بإلغاء المكاسب الإنمائية التي تحققت لصالح الأطفال على مدى عقود من الزمن.

74. وفي حين أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا زالت تشهد زيادة، فإن التمويل المرن المقدّم من الدول الأعضاء يستمر في التراجع، وهو ما يتناقض مع الالتزامات المحددة في اتفاق التمويل. وفي هذا السياق، بذلت اليونيسف جهوداً مكثفة لتنويع قاعدة تمويلها. ويشكل حوالي 10 ملايين من الجهات المانحة الفردية على مستوى العالم أكبر مجموعة من الجهات التي تمنح الموارد المرنة لليونيسف، وتمثل مساهماتها 94 في المائة من مجموع التمويل الأساسي من القطاع الخاص. وهذا يدل على التزام الجمهور العام ودعمه وثقته بولاية المنظمة وعملها. وينبغي للدول الأعضاء الاستفادة من هذه الثقة لزيادة مساهماتها الأساسية في المنظمة.

75. فيما يتعلق بالتنويع، فإن تعاون اليونيسف مع المؤسسات المالية الدولية ودورها في وضع ترتيبات للتمويل الابتكاري سيكونان أمرين أساسيين لتحقيق الأهداف المرجوّة من خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة التي تركز على الطفل. يجب أن تكون اليونيسف مستعدة وجاهزة للاستفادة من أي فرص جديدة قد تلوح في الأفق. وسيتطلب ذلك توفير بيئة تمكينية محسنة، بما في ذلك تعزيز الشفافية في التعامل مع المخاطر، وتطوير فهم أعمق للأدوات المالية المتاحة.

[2] مديرية التعاون الإنمائي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2023: البيانات الأولية، ملخص تفصيلي، باريس، 11 نيسان/أبريل 2024 https://www.oecd.org/dac/ODA-summary-2023.pdf.

76. كجزء من التزامها الراسخ بالاستدامة والعمل المناخي، ستواصل اليونيسف تنفيذ خطة عملها الخاصة بالاستدامة وتغير المناخ، مع تعزيز التأثير البيئي الإيجابي وتبني أفضل الممارسات في جميع عملياتها ومبادراتها خلال الفترة من 2023 إلى 2030. وسيركز هذا الالتزام على:

أ. حشد الالتزامات العالمية لوضع الأطفال في قلب السياسات والتمويل والشراكات المتعلقة بالمناخ

ب. نشر المبادرات المؤثرة لصالح الأطفال

ت. تقديم الدعم المخصص للبلدان كي تتمكّن من إعطاء الأولوية للعمل المناخي من أجل الأطفال في خططها وميزانياتها وترتيباتها التنفيذي. وتتمثل الأهداف في توفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتعليم والصحة التي تعمل بالطاقة المستدامة لنحو 500 مليون طفل في 100 بلد، كما تهدف إلى أن يُخصص 20 في المائة من التمويل العالمي للمناخ والبيئة لتلبية احتياجات الأطفال بحلول عام 2030.

77. تُعرب اليونيسف عن عميق امتنانها لشركائها في الموارد على دعمهم السخي الذي أسهم في تحقيق الإيرادات المميزة لعام 2023. وفي حين تقدّر اليونيسف جميع أشكال التمويل، إلا أن الموارد العادية المتعددة السنوات تظل ضرورية للغاية للمنظمة، حيث تمكّنها من الاستجابة بمرونة وتحقيق النتائج الملموسة لصالح جميع الأطفال في كل مكان. وتُعَدّ الصناديق المواضيعية الطريقة الأفضل للتمويل بعد الموارد العادية المتعددة السنوات. وإنّ الانخفاض في الموارد العادية سيستمر في التأثير على قدرة اليونيسف على تحقيق النواتج الإنسانية والإنمائية المدرجة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022–2025، وعلى التقليل قدر المستطاع من اختلالات التمويل عبر المجالات البرنامجية، فضلاً عن تأثيره على قدرتها على الحفاظ على معايير ضمان الجودة والشفافية، ودعم الرقابة المستقلة وجودة البرامج من خلال البحث والتقييم والبيانات والأدلة والرصد والإبلاغ. وستواصل اليونيسف عملها مع المجلس التنفيذي والحكومات واللجان الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من خلال الحوارات المنظمة بشأن التمويل، لتحقيق تقدم ملموس في التحول من التمويل المخصّص للغاية إلى الموارد العادية أو الموارد الأخرى المرنة، ولتعزيز الالتزام المشترك نحو الوفاء بالالتزامات المتبادلة لاتفاق التمويل.

سابعاً. مشروع مقرَّر

إنّ المجلس التنفيذي

1. *يحيط علماً* بالحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لليونيسف، للفترة 2022–2025 (E/ICEF/2024/30)؛

2. *يشير* إلى أهمية التزامات الدول الأعضاء باتفاق التمويل لا سيّما فيما يتعلق بقابلية استشراف التمويل، ويحث الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية للموارد العادية والتعهدات المتعددة السنوات، نظراً إلى أنّ التخفيضات في الموارد العادية تهدد قدرة اليونيسف على تحقيق نتائج خطتها الاستراتيجية والوفاء بولايتها المعيارية؛

3. *يلاحظ* الانخفاض الكبير في التمويل المواضيعي، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لليونيسف لتمكينها من تسريع وتيرة البرمجة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في المجالات التي تعاني من نقص حاد في التمويل. ويشجع هذا الوضع الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية لطريقة التمويل المرنة هذه.